بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع الحكومي
(دراسة ميدانية على بنك الأسرة)

The role of internal audit in evaluating financial performance in the puplic sector

(Field study on the family bank)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبه والتمويل

إعداد الطلاب:
حسن صلاح أحمد يوسف
عمر عبد القادر عمر سوجه
محمد آدم هارون إسماعيل
محمد غاندي محمد أبوزيد

إشراف دكتور/
نصر الدين عبد الكريم

1438هـ/ 2017م

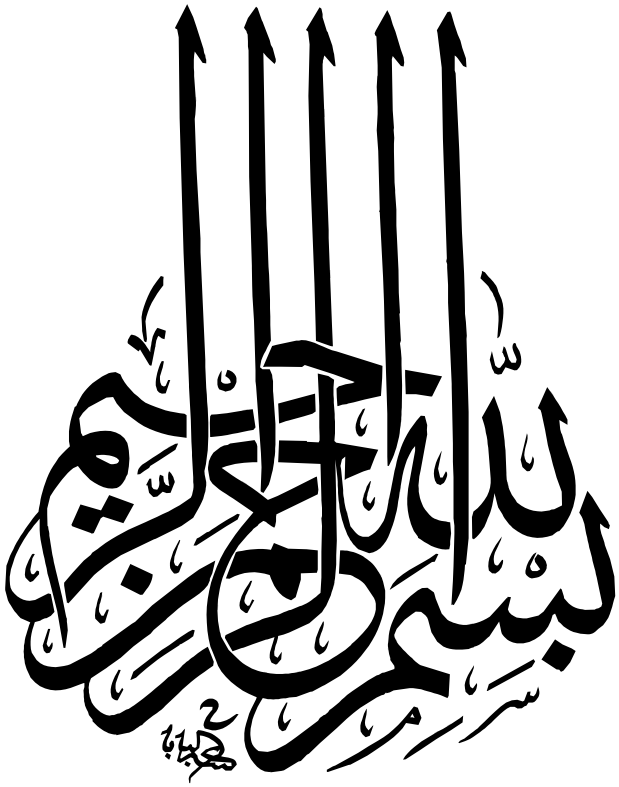
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾

صدق الله العظيم

سورة العلق ، الآيات (1-5)

الاهـــــــــــــداء

بدانا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن إليوم والحمد لله نطوي سهر الليإلى وتعب الإيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى منارة العلم والامام المصطفي إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى (رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم).

إلى إلىنبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتنا بخيوط منسوجة من قلوبهم إلى (أمهاتنا العزيزات).

إلى من سعوا وشقوا لننعم بالراحة والهناء إلى الذين لم يبخلوا بشئ من أجل دفعنا في طريق النجاح إلى الذي علمونا أن نرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى (آباءنا الأعزاء).

إلى من حبهم يجري في عروقنا ونلهج بذكراهم أفئدتنا إلى (أخواننا وأخواتنا).

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة وتعلمنا إلى (أصدقائنا وصديقاتنا وزملائنا وزميلاتنا).

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى (أساتذتنا الكرام.)

نهدي عصارة جهدنا..

الشكر والعرفان

(الشكر لله أولاً وأخيرا ..)

وفي مثل هذه اللحظات يتوقف إلبراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور .. سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة.

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية الدراسات التجارية قسم المحاسبة والتمويل.

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور:

نصر الدين عبد الكريم

الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدي والاحترام..

والشكر موصول إلى أسرة بنك الأسرة لما قدموه لنا من دعم في سبيل إخراج هذا البحث.

المستخلص

تناولت هذه الدراسة دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع الحكومي ، وهدفت الدراسة الى تأصيل وفهم طبيعة المراجعة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي في القطاع الحكومي ، وضع تصور آلية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي للوحدات الحكومية ، التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية والعمل على تطويرها من خلال توفير الاسإليب الحديثة ، حيث برزت اهمية الدراسة في الدور الرقابي الكبير للمراجعة الداخلية في القطاع الحكومي في حسن استقلال الموارد المتاحة وتطبيق نظام المراجعة الداخلية في هذا القطاع وذلك من خلال تطوير نظام المراجعة الداخلية وبالتإلى يؤدي إلى تطوير الأداء المالي بمؤسسة الدولة .

تمثلت مشكلة الدراسة في ان العمل في المشأت الحكومية تحتاج إلى ضوابط وترشيد الانفاق وتطوير الأداء المالي والاستقلال الامثل للموارد المتاحة ، اختبرت الدراسة فرضيات وجود نظام مراجعة داخلية فعال يساعد في تحسين الأداء المالي في القطاع الحكومي، وجود ضوابط وقوانين فعالة للمراجعة الداخلية تساعد في ترقية الأداء المالي، التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومي .

توصلت الدراسة بأهم النتائج التالية : تفهم الادارة العليا لدور المراجعة الداخلية الرقابى والعمل على تنفيذ ملاحظاتها يساهم فى تطوير الأداء المالي للوحدات الحكومية ، وايضا عدم الاهتمام بالتدريب المتطور والمستمر، والتأهيل المهني بكوادر المراجعة الداخلية، يؤدي إلى إضعافها وبالتإلى عدم القيام بدورها في تقويم الأداء المالي للمؤسسات ، وجود نظام للمراجعة الداخلية يؤدى إلى تقليل الاخطاء والغش فى البيانات الم الية وعلى ضوء هذه النتائج اوصت الدراسة الاهتمام بالمراجعة الداخلية الفعالة حتى يتم تقليل مخاطر الغش، الاهتمام بصياغة ضوابط المراجعة الداخلية وفقا لقوانين ولوائح المراجعة على المال العام، الاهتمام ببيئة العمل في المؤسسات الحكومية لزيادة كفاءة المراجع وتوفير التقنيات المهمة بعمليات المراجعة.

فـهـرس الـمـوضـوعـات

الموضوع	رقم الصفحة
البسملة	أ
الآية	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
مستخلص الدراسة باللغة العربية	هـ
مستخلص الدارسة باللغة الإنجليزية	و
فهرس الموضوعات	ز–ح
فهرس الجداول	ط–ي
فهرس الأشكال	ك
الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث	
المبحث الاول: الإطار المنهجي	2–4
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	5–7
الفصل الثاني **المراجعة الداخلية ، الأداء المالي**	
المبحث الاول :مفهوم وخصائص ومعايير المراجعة الداخلية	9–29
المبحث الثاني: تقويم الأداء المالي	30–44
المبحث الثالث : درو المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي	45–50
الفصل الثالث **إجراءات الدراسة الميدانية**	
المبحث الاول: معلومات الدراسة الميدانية	52–56
المبحث الثاني: التحليل واختبارات الفروض	57–77

الخاتمة وتشمل	
أولاً: النتائج	79
ثانياً: التوصيات	80
المصادر والمراجع	83-81
الملاحق	88-84

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1)	جدول رقم (1) معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان	57
جدول رقم (1/2/3)	جدول رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	58
جدول رقم (2/1/3)	جدول رقم (2/1/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	59
جدول رقم (3/2/3)	جدول رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	61
جدول رقم (4/2/3)	جدول رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	62
جدول رقم (5/2/3)	جدول رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	63
جدول رقم (6/2/3)	جدول رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات	64
جدول رقم (4-6)	جدول (4-6) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الاول	65
جدول رقم (4-7)	الوسيط والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الاول	66
جدول رقم (4-8)	نتائج اختيار الفرضية الأولى	67

جدول رقم (4-9)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني	69
جدول رقم (4-10)	الوسيط والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحورالثاني	70
جدول رقم (4-11)	نتائج اختيار الفرضية الثانية	71
جدول رمق (4-12)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث	73
جدول رقم (4-13)	الوسيط والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث	74
جدول رقم (4-14)	نتائج اختيار الفرضية الثالثة	75

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	58
شكل رقم (2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	59
شكل رقم (3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع التخصص العلمي	60
شكل رقم (4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	61
شكل رقم (5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	62
شكل رقم (6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	64

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

يحتوي هذا الفصل على مبحثين هما:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدارسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي

1/تمهيد :

تعتبر ترقية الأداء هي الركيزة الاساسية في تحسين الأداء ورفع كفاءته واتخاذ القرارات والاجراءات الصحيحة لضبط سلوك التخطيط والنتائج من التنفيذ الفعلي واجراءات الفحص الدقيق والتحليل المنظم لكل الوحدات التنظيمية داخل العمل .

ويتمثل دور المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية بالقيام بدور الرقابة في تطبيق اللوائح المحاسبية والعمل وفق معايير المحاسبة ومنع وقوع الاخطاء والاختلاسات ويتم ذلك بالقيام بمراجعة الضبط الداخلي لهذه المؤسسات ورفع تقارير دورية إلى مديريها وعكس المخالفات والملاحظات وعمل التوصيات التي تؤدي إلى تصحيح الاخطاء وتقويم الأداء .

تعتبر مهنة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي من اهم عناصر المنظومة الرقابية الداخلية في تقويم مسيرة القطاع المالي وتعبر المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية من اهم المرتكزات التي تعتمد عليها الدولة في الرقابة على الأداء المالي لتلك الوحدات ومدى تحقيق كفاءة استخدام الموارد والحفاظ علي اصول الوحدات الحكومية من الضياع وتحقيق كفاءة وفعإلية ادارة الموازنة العامة للدولة بما يتماشى مع السياسات والضوابط التى تتبعها الدولة في تحقيق أهداقها وبرامجها .

وتتمثل المراجعة الداخلية في مراجعة خطأ التنظيم وكل الاجراءات الخاصة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الادارية هذا بالاضافة إلى الاجراءات التي تتعلق مباشرة بحامية الاصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية حتي يمكن الاعتماد عليها .

2/ مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في ان العمل في المشأت الحكومية تحتاج إلى ضوابط وترشيد الانفاق وتطوير الأداء المالي والاستقلال الامثل للموارد المتاحة .

وتمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات الاتي :

١. هل للمراجعة الداخلية دور في اكتشاف الغش والخطا في القطاعات الحكومية

٢. هل تساعد قوانين وضوابط المراجعة الداخلية في تحسين الأداء في القطاع الحكومي

٣. ما هو اثر تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في ترقية الأداء المالي في القطاع الحكومي

3/ اهمية الدراسة :

تتمثل اهمية الدراسة في الدور الرقابي الكبير للمراجعة الداخلية في القطاع الحكومي في حسن استقلال الموارد المتاحة وتطبيق نظام المراجعة الداخلية في هذا القطاع وذلك من خلال تطوير نظام المراجعة الداخلية وبالتإلى يؤدي إلى تطوير الأداء المالي بمؤسسة الدولة

4/ أهداق الدراسة :

ان الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في التحقق من فروضه والتوصل إلى النتائج بشأن التساؤلات ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

١. تأصيل وفهم طبيعة المراجعة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي في القطاع الحكومي

٢. وضع تصور إلة دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي للوحدات الحكومية

٣. التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية والعمل على تطويرها من خلال توفير الاسإلبب الحديثة

5/ فرضيات الدراسة :

تتمثل فرضيات الدراسة في الاجابة على التساؤلات وهي :

١. وجود نظام مراجعة داخلية فعال يساعد في تحسين الأداء المالي في القطاع الحكومي

٢. وجود ضوابط وقوانين فعالة للمراجعة الداخلية تساعد في ترقية الأداء المالي

٣. التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية

6/ منهج الدراسة : استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي في سبيل جمع مادة الدراسة والمعلومات من المصادر الاولية ممثلة في الملاحظة والمقابلة والاطلاع على الكتب والمراجع والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة .

7/ حدود الدراسة :

الحدود المكانية : الخرطوم

الحدود الزمانية : (2016-2017)

8/ هيكل الدراسة :

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول وخاتمة على النحو التإلى

الفصل الاول : الإطار المنهجي ، ويشتمل على:

المبحث الأول: المقدمة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني : يشمل الاطار النظري ويقسم إلى ثلاثة مباحث:

حيث يتناول المراجعة الداخلية والأداء المالي .

المبحث الاول :مفهوم وخصائص ومعايير المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: تقويم الأداء المالي

المبحث الثالث : دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

يشمل الدراسة الميدانية وتقسم إلى مبحثين :

المبحث الاول : معلومات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: إجراءات الدراسية الميدانية

الخاتمة : وتشمل:

النتائج

التوصيات

المصادر والمراجع الملاحق

المبحث الثاني
الدراسات السابقة

1/تمهيد:

تمكن أهمية تحديد ومراجعة الدراسات السابقة في توفير الخلفية العلمية والمناخ المناسب والمصادر اللازمة لإجراء البحث الجديد ، وتكشف عن جذور المشكلة وتودي إلى فهم ما تم بخصوصها في الفترات السابقة إلى جانب ابراز الجوانب التي تم دراستها من قبل وهذا يؤدي إلى بحوث جديدة ، وان الدراسة سوف تستعرض عدد من الدراسات :

2. دراسة حمزة بشير جمعة ابكر (2011)[1]

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين الأداء المالي ، تمثلت مشكلة الدراسة في العديد من المنشئات السودانية ليست لديها نظم مراجعة داخلية فعال له القدرة على مراقبة وتحسين الأداء وتوفير التقارير الفعالة لإنجاح عملية مراقبة وتحسين ادائها .

هدفت الدراسة إلى اظهار دور المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين الأداء في المنشئات السودانية من خلال الغاء الضوء على اهمية الدور الذي تلعبه تقارير المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين آداء المنشئات السودانية وينعكس ذلك على زيادة كفاءة الانتاجية .

استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي بالإضافة إلى المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في سبيل جمع المعلومات من المصادر الاولية ممثلة في المقابلة والاستبيان والدراسات السابقة .

تمثلت فرضيات الدراسة في الاهتمام بنظام المراجعة الداخلية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي ، و ضعف نظام المراجعة الداخلية لا يساعد على مراقبة وتحسين الأداء ، تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يساهم في فعإلية وتحسين الأداء

توصلت الدراسة الى نتائج اهمها : استخدام نظام مراجعة داخلية فعال يؤدي إلى تحسين الأداء وبالتإلى تحقيق الأهداق ، تأهيل وتدريب موظفي المراجعة الداخلية يمكن منشئات القطاع الخاص

---

١ حمزة بشير جمعة ابكر ، دور المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين الأداء ، دراسة حالة المجتمع السوداني (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة السودان كلية الدراسات العليا 2011م.)

والحكومي من استقلال مواردها المتاحة على امثل وجه من خلال جودة الأداءاستقلال وحياد عمل المراجعة الداخلية يساعد على تحسين الأداء عن طريق اعداد تقارير خالية من التحيز.

3/ دراسة حيدر (2009)[1]

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي في القطاع الحكومي دراسة حالة وزارة الداخلية

تناولت الدراسة المقومات الاساسية التي يجب ان تتوافر في المراجعة الداخلية حتى تؤدي دورها بكفاءة و فعالية

تمثلت مشكلة الدراسة في ان العمل بوزارة الداخلية يحتاج إلى ضوابط وترشيد الانفاق وتطوير الأداء المالي والاستقلال الامثل للموارد المتاحة

هدفت الدراسة إلى التأكد من اقسام المراجعة الداخلية في وزارة الداخلية تتميز بالكفاءة الفعالة للقيام بمهامها بتقويم كفاءة الأداء المالي

استخدمت الدراسة الاسلوب الاستنباطي لتحديد محاور البحث والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفروض وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الاسس والقواعد المستخدمة في وزارة الداخلية اختبرت الدراسة الفرضيات التالية تأهيل وتدريب المراجعين الداخلين يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي ، وجود ضوابط واجراءات مراجعة داخلية فعالة تزيد درجة مهنة المراجعة الداخلية وبالتإلى تسهم في رفع كفاءة الأداء المالي في القطاع الحكومي ، وجود نظام مراجعة داخلية بوزارة الداخلية يؤدي إلى تقليل الانفاق غير المرشد وحسن استقلال كفاءة الموارد المتاحة .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها ان هياكل المراجعة الداخلية بوزارة الداخلية يمتاز بكل مقومات هيكل المراجعة الداخلية لوجود نظام محاسبي ودورة مستندية وللاهتمام بتقارير المراجع العام فيما يختص بمعالجة اوجه القصور والضعف ، وان دائرة المراجعة تهتم بالرقابة المحاسبية والادارية والاقتصادية مما يساعد في تطوير الأداء وترشيد الصرف وحماية اصول الوزارة ، كما اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدريب العاملين على اعمال المراجعة والحاسوب والعمل على حوسبة

---

١ نصر الدين ابراهيم بشير ،دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المإلى في وزارة الداخلية (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان كلية الدراسات العليا2009م.)

الأداء المالي وتوحيد السياسات فيما يختص تسجيل وتشكيل البيانات .

4 / التعليق على الدراسات السابقة :

مما تم استعراضه من دراسات سابقة نلاحظ ان هنالك تشابه في معظم نتائج البحوث بشأن ضرورة تدريب وتأهيل المراجعين الداخلين لكي يسهم في رفع كفاءة .

وقد اكدت كل الدراسات على اهمية تطبيق نظام مراجعة داخلية فعال في القطاع الحكومي يسهم في ترقية الأداء .

اغلب الدراسات السابقة والمرتبطة بالبحث تكاد تتشابه من حيث مناهج البحث المستخدمة والتحإلبل الإحصائية غير انها اختلفت بشأن قطاعات الدراسة (القطاع الحكومي – القطاع الخاص) .

وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية في بالموسسات الحكومية والعمل على تطويرها من خلال توفير الاسإلبب الحديثة في المؤسسات الحكومية

الفصل الثاني

المراجعة الداخلية والاداء المالي

يحتوي هذا الفصل على ثالثة مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم وخصائص ومعايير المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: تقويم الاداء المالي

المبحث الثالث: دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي

المبحث الاول

المراجعة الداخلية

1/ تمهيد:

ادي التطور العلمي والنمو في مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المشروعات وتشعب وظائفها وصعوبة ادائها وتعدد مشاكلها وقد ادي ذلك إلى التطور في مفهوم واداء واسإلبب المراجعة الداخلية للتأكد من فاعلية الرغابة الداخلية التي تمثل المراجعة الداخلية عنصرا هاما فيها وكلما كبر حجم المشروعات كلما زادت الحاجة إلى توفير نظام مراجعة داخلية فعال

2/ مفهوم المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية عنصرا هاما من عناصر الرقابة الداخلية (وهي عبارة عن نشاط مستغل داخل المنشاة وهي ايضا وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الادارة في التحقق من تنفيذ السياسات الادارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية الهادفة للحصول على اكبر كفاية الانتاجية) [1]

وايضا تعتبر المراجعة الداخلية(من اهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الادارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية)[2]

وتعرف المراجعة الداخلية بانها(هي التي يقوم بها موظف من المنشاة بخلاف التي يقوم به المراجع الخارجي)[3]

ويمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها (نشاط تقييمي مستقل وتقوم به ادارة او قسم داخل المنشأة مهمته فحص الاعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم اداء الادارات او الأقسام في هذه المنشاة كأساس لخدم الادارة العليا كما انها رقابة ادارية تؤدي عن طريقها قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابية الاخرى)[4]

وقد عرف مجمع المحاسبيين القانونيين بإنجلترا وويلز المراجعة الداخلية على انها (مراجعة الاعمال

---

١ محمد فرج عبد الحليم ، المراجعة الداخلية في المصارف السودانية ، رسالة دكتوراة في المحاسبة ، 2007، ص 268

٢ محمد سعيد الشناوي اصول المراجعة الداخلية ، بنها دار النشر ، مصر ، 1989م ،ص 93

٣ وجدي حام حجازي اصول المراجعة الداخلية ، دار التعليم الجامعي ، القاهرة 2010م ، ص 25

٤ محمود شوق عطاالله ، دراسات وبحوث في المراجعة ، القاهر دار النهضة ، مصر ، 1978 ،ص 13

والسجلات داخل المشروع بصفه مستمرة بواسطة موظفين بخصوص هذا الغرض وقد تشمل المراجعة الداخلية خاصة في بعض المشروعات الكبيرة على امور لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية)

ولا يسعنا ان نشير ان معيار المرجع الدولية رقم (610) قد اشارت للمراجعة الداخلية على (انها تعني فعإلية تقييمه ضمن المنشأ ة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وملائمة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفعإلتها وتقيمها ومراقبتها)وايضا تم تعريف المراجعة الداخلية (علي انها مجموعة من اوجه نشاط مستقلة داخل مشروع نشأتها الادارة)[١]

كما يعرفها البعض الاخر:

(بانها وظيفة تابعة لإدارة المنشاة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الادارية لما فيها المحاسبة لتقيم مدى تمشي النظام مع ما تطلبه الادارة او العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الانتاجية القصوى)[٢]

وايضا عرفت المراجعة (انها الفحص المنظم لعمليات المنشاة ودفاترها وسجلاتها بواسطة هيئة داخلية او موظفين تابعين للمنشاة)[٣]

كما عرف مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية:

(هي نشاط تقيمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى مراجعة للعمليات الحسابية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الادارة)[٤]

ومن هذه التعريفات نستنتج الاتي:

١. اصبحت المراجعة الداخلية اداة لخدمة المنشاة كلها وليس فقط ادائها
٢. تهتم المراجعة الداخلية بقياس وتقيم العمليات المحاسبية والمالية وقياس فعإلية نظام الرقابة الداخلية
٣. المراجعة الداخلية هي وظيفة تختص بفحص وتقييم الانشطة التنظيمية بصورة مستمرة للوقوف على مدى كفاءة الأداء وتقديم تقرير للإدارة العليا

---

١ محمود محمود خيري ،اتجاهات التطور في المراجعة الداخلية ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس ، الاسكندريه ، مؤسسة شباب الجامعية للطباعة *والنشر*، 1981م ص 23

٢ القاضي حسين واخرون ، التدقيق الداخلي ،(الطبعة الاولى دمشق دار النشر) 2008 ص 110

٣ عصام الدين محمد متولي المراجعة (1) الخرطوم ، دار الجامعة السودان المفتوحة ، 2003،ص 22

٤احمد نور ،مراجعة الحسابات ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 1984، ص 23

٤. تهتم المراجعة

٥. ان المراجعة الداخلية مستقلة داخل التنظيم بحيث لا تتبع لأي ادارة او قسم داخل المنشاة

ومن خلال كل هذه التعريفات نتوصل إلى ان المراجعة الداخلية عملية منظمة تتضمن مجموعة من الاجراءات المتتابعة والتي يحكمها اطار نظري ثابت وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداق .

3/ نشأة المراجعة الداخلية:-

تستمد المراجعة الداخلية نشأتها من حاجة الانسان إلى التحقق من صحة البيانات التى يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع.

ظهرت الحاجة اولا لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية على ان حكومات قدماء المصريين والبونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة وكان المراجع يستند على القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات والوقوف على مدى صحتها .[١]

بالرغم من اهمية المراجعة الداخلية باعتبارها اخد الدعائم الاساسية لنظام الرقابة الداخلية إلى انها كوسيلة مستقلة لم يتم الاعتراف بها والاقرار بأهميتها إلى حديثا حيث كانت المنظمات تستخدمها كتقليد يتبع لمواجهة ظروفها وحاجتها الخاصة دون تحديد واضح لمفهومها وأهداقها وسلطاتها ومسئوليتها ومعايير ادائها وكان الدف الرئيسي للمراجعة الداخلية في بداية تكوينها وقائي كأن عمل المراجع الداخلي مقتصرا كليا على الاعمال الروتينية التي تتضمن اكتشاف الاخطاء ان وجدت وكذلك حماية الاصول ويلاحظ الباحثون ان المراجعة الداخلية عند ظهورها كانت تعتبر اداة رقابة الاخطاء وهدفها يقتصر على اكتشاف الاخطاء وحماية الاصول.[٢]

وتعتبر المراجعة الداخلية حديثه مقارنة بالمراجعة الخارجية وقد ظهرت من حوإلى ثلاثين عاما وقد لاقت قبولا كبيرا في الدول المتقدمة واقتصرت المراجعة الداخلية في بادى الامر على المراجعة المحاسبية للتاكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الاخطاء ان وجدت ولكن مع تطور المنشأت اصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدي فعإلية الاسإليب الرقابية ومد الادارة العلياباالمعلومات وانعكس التطور السابق على شكل

١ خالد امين عبد الله –علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية (عمان دار النشر) 1999 ص 19-20

٢ جعفر عثمان الشريف ، مراجعة الحسابات ، الخرطوم 2010 ص 86

برنامج للمراجع وقد كان البرنامج في السنوات الاولى بظهور المراجعة تتركز على مراجعة العمليات المالية ولكن بعد ذلك توسع برنامج المراجعة ليتضمن تقييم نواحي النشاط الاخرى .[1]

ومن العوامل التي ساعدت على تطوير المراجعة الداخلية:[2].

1-الحاجة إلى وسائل لإكتشاف الاخطاء والغش

2- ظهور المنشات ذات الفروع المنتشرة جغرافيا

3- التقدم العلمي الكبير في مجال استخدام الحاسب الإلى

4- الحوجة إلى كشوف دورية دقيقة حسابيا وموضوعيا

5- ظهور البنوك وشركات التأمين ادى إلى ظهور الحاجة إلى المراجعة الداخلية لكي تقوم بمراجعة العمليات اول بأول

ولقد ذادت الحوجة للمراجعة الداخلية نتيجة اتساع حجم المنشئات وتطور شركات الاموال ومن تضمنه من فصل بين ملكية المشروع وأدارته من ما دعى المساهمين في تعيين مراجعين حسابات كوكلاء بأجر للقيام بمراجعة الاعمال داخل المنشئات .

ويرى الباحثون ان مهنة المراجعة الداخلية منذ نشأتها في حالة من التطور ومواكبة التغيرات التي تحدث في مجال المحاسبة وذلك سواء كان باصدار المعايير المنظمة او زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي او التوسع في أهداقها .

4/ مزايا المراجعة الداخلية :

١ -أن المراجع الداخلي بسبب وجوده كل الوقت في المشروع ومعاصرته لمشاكل يستطيع ان يلتمس كل نواحيه ونشاطاته واجراءاته والمشاكل المترتبة عليه

٢ -أن المراجعة الداخلية تتم بصورة منظمة وعلى مدار السنه بدلا من مره واحدة سنويا في حال وجود مراجع داخلي.

٣ -ان المراجع الخارجي يتحقق اساسا من سلامة المركز المالي وصحة النتائج وهو لن يستطيع ان يعطي الوقت الكافي لاكتشاف الاخطاء والتلاعب وانما يلجا إلى الاختبارات لمراجعته ولهذا فان ادارة

---

١ ابراهيم رشوان حجازي ،الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات ، القاهرة دار الثقافة للنشر والطباعة ، 1997 ص 112

٢ عبد الفتاح الصحن ، احمد انور ، الرقابة ومراجعة الحسابات ،الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعية للطباعة 2002 ص 20

المراجعة الداخية تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستقل داخل المشروع وعلى هذا تعتبر رقابة لخدمة الادارة حيث تعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية.

5/ اهمية المراجعة الداخلية:

في الاونة الاخيرة اذدات اهمية المراجعة الداخلية وذلك لعدة عوامل هي :[1]

1-كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها :

ادى إلى ظهور شركات المساهمة إلى كبر حجم المشروعات وانفصال الادارة عن الملكية منما ادى إلى عدم قدرة ادارة المشروعات من الالمام بكافة الاشياء في هذه المشروعات وبالتإلى استوجب الامر استخدام نظام رقابة داخلية ولكي تطمئن الادارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية ان لا بد من وجدو المراجعة الداخلية التي تعمل علي تقييم الأداء وفإلة نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة .

2. التناثر الجغرافي للعمليات وتزايد نطاق العمليات الدولية :

مع كبر حجم المشروعات تم انشاء فروع كثيرة في مناطق متباعدة ادى ذلك إلى ارسال المراجع الداخلي لمراجعة اعمال هذ ه الفروع وقد اطلق على هذا المراجع المراجع المتجول لمتابعة مدى التزام العاملين للسياسات الادارية واقتراح التعديلات ونجاح المراجع المتجول في اداء هذه المهام كان له اثر كبير في نشأة المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية وفي اتساع نطاقها وتزايد اهميتها .

3. التوسع في احتياجات للإدارة :

نجد ان الادارة هي العميل الرئيسي لقسم المرجعة الداخلية وهي التي تحدد الخدمات التي تحتاجها من قسم المراجعة الداخلية على ادارة المراجعة الداخلية وتوفير تلك الاحتياجات .

ويرى احد الكتاب ان وظيفة المراجعة الداخلية التقليدية اصبحت جزء ا من مستويات المراجع

4. اعمال مفهوم السيطرة على الشركة :

السيطرة تعني قيام مجلس الادارة بالإلمام لمجريات الامور بالشركة والقدة على ادارتها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداق المخطط لها وتجاوز المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة بيئة الاعمال المتغيرة والتقدم التكنلوجي والمنافسة .

1 ابراهيم عثمان شاهين ، التأهيل العلمي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرون ، الاسكندرية ، الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة ، الؤتمر العلمي الثالث ، 1994 ، ص6

ويرى الباحثون ان المراجعة الداخلية تمد الادارة العليا بالتحليل والتقييم والاستشارات والتوجيهات عن الانشطة التي تم فحصها ويمكنها من اكتشاف وضع الغش بتحديد الوفودات والفرض واضافة قيمة و زيادة العائد للمنشاة فالمراجعة الداخلية الأن تضمن نطاق واسع للرقابة وادارة المخاطر

6/ أهداق المراجعة الداخلية:.

من العرض السابق لمفهوم المراجعة الداخلية يتبين لنا ان المراجعة الداخلية لها هدفين اساسيين هما [1]:

1-**هدف الحماية** :

كان التركيز في الماضي ينصب علي هدف الحماية حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف علي انها ذلك النشاط الذي يهدف إلى حمايه اصول المنشاة كما تهدف إلى التاكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة وعلي ذلك كان دور المراجع الداخلي ينصب على:

1- التاكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة ومدي الاعتماد عليها.

2- حماية اصول المنشأة .

3- التاكد من الموائمة بين اسإلسب القياس والسياسات والخطة والاجراءات والقوانين واللوائح الموضوعية .

4- التاكد من الاستخدام الكفء لموارد المنشأة .

5- التأكد من انجاز الأهداق الموضوعة للعمليات التشغيلية .

2- هدف البناء :-

ومع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية ، ويتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام بة المراجع الداخلي من فحص .حيث يتضمن التعريف الاخير اعترافا للاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية تلبية لحاجات الادارة .

---

١ محمد الرملي احمد عبد الله ، اطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تكنلوجيا المعلومات ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة كلية التجارة سوهاج ،جامعة اسيوط ، المجلد الثامن-العدد الثاني ، 1994 ، ص 249

7/ وسائل المراجعة الداخلية :

وحتي تستطيع المراجعة الداخلية تحقيق الأهداق المناط بها فهنالك عدة وسائل تتمثل في [1]:

١ التحقق :-

هو وسيلة من وسائل المراجعة يهتم بمراكز العمليات عند نقطة زمنية محدده وليس من خلال فترة زمنية محدده أي ان التحقق من الارصدة والاجمإلبات التي تحتوي علي القوائم المالية التي تتجه لفحص الملكية والوجود الفعلي يقسم الاصول والالتزامات ويشمل التحقق مايلى(السجلات – الاصول المملوكة من قبل المنشأة– التقارير).

2– التقييم:

هو فحص السجلات المحاسبية والتقرير عنها ويقوم المراجع الداخلي بالحكم علي مدي قوة النظام المحاسبي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه كما يستطيع ان يتعرف ويقيم الوضع الحقيقي للنظام المحاسبي ويقترح التعديلات المناسبة.

3– الحماية:

حماية اصول المنشأة هو التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية الذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الافلاس والسرقة وذالك بالتأكد من الاتي[2] :

أ–حماية الاصول

ب–سلامة المعلومات المحاسبية وامكانية الاعتماد علها

ج–الملاءمة في اسإلبب القياس والسياسات والخطط والافراد مع القوانين واللوائح .

د–التأكد من ايجاد الأهداق الموضوعية للعمليات الفيصلية.

هـ–تقييم صحة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية علي الاصل المتعطل .

4– التطبيق :

تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند القيام بها بغرض تحقيق أهداقها المخطط لها .ويري الباحثون انه لا بد من قيام المراجعة الداخلية بالفحص والتحقق والتقييم للعمليات المالية والتتشغيلية وحماية

---

١ نفس المرجع ، ص 249

[2] محمد الرملي احمد عبد الله ، مرجع سابق ص 249

الاصول وتطبيق المعايير لمنع التلاعب بالمستندات او علي الاقل الحد منها مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الانتاجية.

8/ أنواع المراجعة:

للمراجعة أنواع عديدة و تعدد أنواعها يؤثر على جوهر عملية المراجعة و المهمة المخولة لها، وسوف نحاول التطرق إلى أنواع المراجعة [1] :

أولا. من حيث الجهة التي تقوم بعملية المراجعة

تنقسم المراجعة حسب هذا المعيار إلى نوعين: مراجعة داخلية ومراجعة خارجية

1. المراجعة الداخلية:

هذه المراجعة تقوم بها مصلحة توجد داخل المؤسسة، فالمراجعة الداخلية تخول لها مهام التقييم و المراقبة والتحقق، كما أن عمل المراجعة الداخلية دائم لأنه ينفذ من طرف مصلحة دائم بالمؤسسة . و عليه فالمراجعة الداخلية تتعامل في الأصل مع الأمور المالية و المحاسبية للتأكد من مدى صحتها، و لا تتعامل بشكل رئيسي مع الأمور التشغيلية إلا عندما تطلب الإدارة العليا منها ذلك،وهدفها هو خدمة الإدارة العليا فقط و بالعودة إلى ظهور المراجعة الداخلية نجد أنها لاحقة للمراجعة الخارجية، فهي حديثة مقارنة بالمراجعة الخارجية، فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل داخل المؤسسة وتسعى للتقييم عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية

2. المراجعة الخارجية:

و يقوم بها شخص مستقل تماما عن المؤسسة يسمى بمحافظ الحساب، والذي تتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من مدى صدق القوائم المالية ليعطي في الأخير رأيا محايدا عنها، وعلى محافظي الحسابات أن تتوفر فيهم الاستقلالية، سر المهنة، المواطنة.

ثانيا. من حيث حتمية القيام بالمراجعة:

و تنقسم المراجعة إلى نوعين هما:

[1] محمد سمير الصبان ،عبد الوهاب نصر علي ، المراجعة الخارجية ،المفاهيم الاساسية وإلية التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها ،والمعايير الدولية، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2002 ، ص 30

1. المراجعة الإلزامية:

و هي المراجعة التي يلزم القانون القيام بها، حيث يلتزم المشرع بتعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم المالية، و في حالة عدم القيام تلك المراجعة تقع المؤسسة المخالفة تحت طائلة العقوبات المقررة .

2. المراجعة الاختيارية:

يكون القيام بالمراجعة دون أي إلزام قانوني بطريقة اختيارية .

ففي المؤسسات الفردية و مؤسسات الأشخاص، قد يتم الإستعانه بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المشروع، واعتماد قوائمه المالية الختامية نظرا لاطمئنان المؤسسات على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي بوجود المراجع الخارجي

ثالثا. من حيث توقيت المراجعة:

وبدورها تنقسم إلى نوعين[1]:

1. المراجعة النهائية:

وهي تتم بعد إتمام أو إقفال الدفاتر وإجراء التسويات وإعداد الحسابات الختامية، فهي تتم في نهاية السنة المالية وتناسب عادة المؤسسات صغيرة الحجم، كما أنها تتميز بضمانها بعدم حدوث أي تعديل في البيانات المسجلة في الدفاتر بعد مراجعتها

و في هذا النوع من المراجعة يقوم المراجع بعملية المراجعة بعد انتهاء السنة المالية، ومن مزاياها عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة، كون أن المراجع و أعوانه لا يترددون كثيرا عليها، ولا يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال، و تعديل البيانات والأرقام .

ويعاب عليها أنها تستغرق وقت طويلا مما يؤخر عقد الجمعية العامة في الوقت المحدد، و كذا و هي التي يبدؤها المراجع بعد أن تكون إدارة الحسابات قد انتهت من إثبات جزء من عمليات السنة في الدفاتر، وتستمر المراجعة جنبا إلى جنب مع الإثبات في الدفاتر إلى نهاية السنة المالية، حيث يتم المراجع عمله بمراجعة الحسابات الختامية و الميزانية العمومية.

---

١ سهير شعراوي جمعة ،*أصول المراجعة* ،، مجهول دار النشر، الطبعة السادسة معدلة، مصر،. 2001، ص 31

رابعا . من حيث مجال المراجعة:

و يوجد نوعين من المراجعة هما:[1]

1. المراجعة الكاملة

هي المراجعة التي يكون فيها عمل المراجع غير محدود، أي أنه لا توجد أية قيود على عملية المراجعة، فيكون للمراجع الحق في مراجعة جميع المستندات المثبتة في الدفاتر دون قيد أو شرط للتحقق من أن الميزانية تعبر عن المركز المالي بصورة صادقة، ويكون المراجع مسؤولا مسؤولية كاملة عن أية أضرار تصيب المشروع نتيجة إهماله أو تقصيره أو عدم بذله العناية الواجبة والجهدالمعتاد.

2. المراجعة الجزئية :

وهي تتضمن وضع قيود على نطاق المراجعة، فعمل المراجع يقتصر على بعض العمليات دون غيرها، والجهة التي تعين المراجع تقوم بتحديد تلك العمليات، فمسؤولية المراجعة تنحصر في مجال المراجعة الذي حدد له فقط، وهنا يتعين وجود اتفاق أو عقد كتابي بين حدود المراجعة والهدف منها من جهة، و من جهة ثانية لا بد على المراجع أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به لتحديد مسؤوليته بوضوح وما يرتبط به من قوائم ومعلومات.

خامسا. من حيث الاختيارات:

وحسب هذا التصنيف تنقسم إلى [2] :

1. المراجعة الشاملة:

تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع أن هذا النوع قد يكون شاملا بالنسبة لبند معين وقد يكون شاملا بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة وفق ما يقتضيه العقد المبرم بين المراجع وأصحاب المؤسسة، والذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة.

---

١ نفس المرجع ، ص 27

٢ محمد سمير الصبان ، مرجع سابق ، ص36

2. المراجعة الإختبارية:

حيث يقوم المراجع في المراجعة الإختبارية بمراجعة جزء من الكل حيث يستعمل العينة، أي أنه يقوم باختيار عدد من المفردات لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها، وقد ساعد على ظهورها كبرحجم المؤسسات الاقتصادية.

ففي الماضي اعتمد المراجعون على الحكم الشخصي عند القيام بالمراجعة الإختبارية، يتم تحديد العينة واختيار مفرداتها طبقا للنظرة الشخصية للمراجع الخارجي، ونظرا لأنه في بعض الأحيان العينة لا تمثل الحجم فظهرت حاجة مراقبي الحسابات إلى تدعيم وتحسين طريقة اختيار مفردات العينة،،لذلك كان الاعتماد على المراجعة الإخبارية.

9/ إجراءات المراجعة:

هي مجموعة من الخطوات التفصيلية التي سوف يطبقها المراجع للحصول على الأدلة والبراهين التي يبني عليها رأيه في القوائم المالية، ومن ثم فإن الإجراءات يتم تصميمها وتحديديها لمقابلة أهداق المراجعة الوسيطة وتحقيقه .[1]

ونجد أن إجراءات المراجعة تمثل الخطوات التفصيلية اللازمة لتحقيق الأهداق والتي تختلف باختلافها تبعا لظروف الحال أو الموضوع محل الفحص وتعكس إجراءات المراجعة تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها، أو السلوك الواجب أدائه وسنقوم بتلخيص إجراءات المراجعة في برنامج المراجعة . وتمثل الإجراءات الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداق، وعليه فإن الإجراءات يتم تحديدها لمقابلة وتحقيق أهداق المراجعة المحددة.

وبرنامج المراجعة عبارة عن خطة عمل المراجع التي يتبعها في مراجعة السجلات والدفاتر وما تتضمنه من بيانات، وتشمل أيضا على الأهداق الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق تلك الأهداق، والبرنامج هو ملخص لما يجب أن يقوم به المراجع من أعمال، وهو سجل بالعمل المنتهي أي بما تم مراجعته، ويظهر دور البرنامج من خلال اعتباره أداة رقابية وتخطيط يستطيع المراجع بواسطته تتبع عملية المراجعة.

---

١ منصور احمد البدري ،شحاتة السيد شحاتة ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية ، االدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص 42

و توجد جملة من الاعتبارات تؤخذ بالحسبان عند تصميم برنامج المراجعة تتمثل فيما يلي و نظرا لاختلاف المؤسسات فإن تطبيق برنامج المراجعة يختلف من مؤسسة إلى أخرى .

وبصفة عامة هناك نوعين من برامج المراجعة هما [1]:

أولا. برنامج مراجعة ثابتة أو مرسومة مسبقا :

حيث يطلب من مساعدي المراجع التقيد بها مع تعديلها وتتميز :

- بكونها معلومات صريحة وواضحة لخطوات العمل الواجب إتباعه
- انها ضرورية في المشاريع الكبيرة زالمتبعة لأحكام خطة العمل
- تعتبر اساسا لعمليات المراجعة في السنوات اللاحقة ، كما تعتبر سجلا كاملا بما قام به المراجع ، وتستخدم كأداة رقابة على المساعدين .

ثانيا . برامج مراجعة متدرجة:

تحتوي على تحديد الخطوط العريضة لعملية المراجعة، وهذا النوع من البرامج يترك لموظفي مكتب المراجعة مجالا واسعا لاستخدام خبرتهم ودرايتهم الفنية في إتباع ما يرونه ضروريا من الخطوات حيث يقوم العديد من المراجعين باستخدام الإجراءات التحليلية التي يتم تنفيذها في مرحلتي التخطيط والتنفيذ في نهاية عملية المراجعة، ويتضمن أسلوب الإجراءات التحليلية عدد من الإجراءات يمكن أن يختار من بينها المراجع لأداء ذلك الأسلوب، حيث يمكن أن يستخدم بعض الاختبارات التحليلية التي تقوم بتحليل العلاقات بين البيانات ويستخدم هذا الأسلوب لتقييم معقولية البيانات .فالإجراءات التحليلية تساعد على إظهار تأكيدات القوائم المالية في حالة القيام بمراجعة القوائم

معايير المراجعة:

إذا كانت إجراءات المراجعة تعكس تصرفات وممارسات محددة يجب أداؤها أو هي السلوك الواجب أداؤه، فإن معايير المراجعة تمثل أهداق نوعية أو كيفية يجب الإلمام بها، و عليه تختلف معايير المراجعة عن إجراءاتها، حيث أننا من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى معايير المراجعة المتعارف عليها و هي:[2]

---

١ الفين ارنيز ، جيمز لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد عبد القادر الديسي ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربيةة السعودية ، 2002 ، ص441

٢ محمد قاسم تشوش ، نظم المعلومات في المراجعة والمراجعة المهنية ، دور الحاسب في الادارة والتشغيل ، دار الجبل ، بيروت لبنان ، 1998 ، ص28

1- المعاير العامة:

فالمعايير العامة تتعلق بالتكوين الشخصي للقائم بعملية المراجعة، يجب على الخدمات المهنية أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين ، ويطلق على المعايير العامة اسم المعايير الشخصية، و سنتطرق إلى المعايير العامة بالتفصيل

أولا. معيار تأهيل المراجع:

حسب هذا المعيار فإن الفحص يجب أن يتم بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الفني الكافي، و الخبرة كمراجع، وقد أضاف هذا المعيار التأهيل العلمي إلى التأهيل المهني كون أن التأهيل العلمي يزيد من ثقة طالبي خدمات المراجع لتقديم رأيه حول القوائم المالية

فتأهيل المراجع يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية[1]:

1. التأهيل العلمي:

و هو أن يكون لدى المراجع مؤهلا جامعيا في المحاسبة و المراجعة، وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي و تقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية المراجعة .

و لا بد أن يكون للمراجع درجة من التأهيل العلمي، لكن نجاح المراجع لا يتم من خلال التأهيل العلمي الذي حصل عليه من خلال الدراسة، و لكن لا بد من استمرار التكوين لتحديث وتجديد ما لديه من معلومات، ولا شك أن استمرار الدراسة أثناء مزاولة المهنة ينبع من الشعور الذاتي للمراجع بأن هدفه النهائي هو مدى مقدرته على إبداء الرأي الذي يتم الاعتماد عليه من طرف الإدارة كونه خبير مهني مستقل.

2. التأهيل المهني:

يجب على المراجع قضاء فترة زمنية محددة للتدريب العملي في المهنة قبل البدء في مزاولتها، كما يجب على المراجع أن يتجنب القيام بأعمال ليست ضمن قدرته و كفايته المهنية .

إن الحفاظ على التأهيل المهني يتطلب بشكل رئيسي مستوى عالٍ من المعرفة العامة تليها معرفة متخصصة و تدريب مستمر، إضافة إلى الإطلاع المستمر على التطورات الحاصلة في المهنة بما

---

١ غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصرة ، الناحية النظرية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2006 ، ص39

في ذلك المعايير المحلية و الدولية ، لقد أوردت معايير المراجعة الدولية القواعد التي تنظم التأهيل المهني للمراجع في عدة معايير نذكر منها:

1. ورد ضمن المعيار الثالث الذي يتناول المبادئ الأساسية التي يخضع لها مراجع الحسابات حسب الفقرة السابعة منه على أنه «:يجب أن تتم المراجعة و أن يتم إعداد التقرير بعناية مهنية و بواسطة أشخاص ممن لديهم تدريب مهني و خبرة و كفاءة في المراجعة

2. تضمن المعيار السابع مراقبة جودة أعمال المراجع، فقد نصت الفقرة الخامسة منه على أنه : يجب على المراجع و المساعدين ممن لديهم مسؤوليات إشرافية أن يأخذوا بعين الاعتبار مهارات وكفاءة المساعدين في أداء العمل المفوض لهم عند البحث في نطاق التوجيه و الإشراف في المراجعة المناسبة لكل منهم

ثانيا. معيار الاستقلالية[1]:

يقوم المراجع بتلبية حاجيات مستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات، وحتى تتوفر الثقة لمستخدمي القوائم المالية لابد أن يكون المراجع غير متحيز، أي أنه يقدم رأيا موضوعيا غير متحيز، ولا بد على المراجع أن يكون مستقلا ماديا وذهنيا، فالاستقلال المادي يعني عدم وجود مصالح مادية بخلاف أتعابه المتفق عليها، فحين أن الاستقلال الذهني يعني مدى قدرة المراجع على العمل بنزاهة وموضوعية ويقتضي المعيار الثاني من المعايير العامة للمراجعة بأنه في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المراجع على الاستقلال في الظاهر الواقع، ويرتبط الاستقلال بقدرة الشخص على العمل بنزاهة وموضوعية، فنزاهة المراجع تتطلب ترفعه عن قبول أي منفعة يمكن أن تكون قيدا على سلوكه وتحد من قدرته على أداء واجباته المهنية بأمان أما موضوعية المراجع تتطلب منه الفصل بين المصلحة الشخصية ومتطلبات عمله المهني حتى يكون محايد خلال انجازه لعملية المراجعة بكل مراحلها، فهذا الاستقلال يمثل حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة ومن ثم فإنه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلا عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنفعة الاقتصادية والإجتماعية لتقرير المراجعة إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز .

---

١ نفس المرجع ، ص 43

فاستقلال المراجع في الواقع يعني عدم الخضوع لأية ضغوطات من أية جهة كانت خلال قيامه بعملية المراجعة، ومختلف مراحلها انطلاق من عملية التخطيط ومرورا بوضع إجراء للفحص ووصولا في الأخير إلى متابعة التقرير والإفصاح عن رأيه في القوائم المالية .

فالمراجع يجب أن يكون شخصا يمارس مسؤولية المراجعة من خلال مسؤوليات مستقلة من خلال الخطوات التالية:[1]

- كتابة برنامج المراجعة
- جمع ادلة اثبات المراجعة
- كتابة تقرير المراجعة

كما يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلا عما يراجعه من أنشطة فيجب أن يكون متحررا من أية التزامات مع إدارة و ملاك المؤسسة.

ثالثا. العناية المهنية الملائمة:

يتطلب المعيار الثالث من المعايير العامة للمراجعة من المراجع بذل العناية المهنية اللازمة والواجبة عند ممارسة الفحص والمراجعة، ويحدد هذا المعيار ماذا يجب أن يفعله المراجع و كيفية أداء هذا العمل .

فهذا المعيار يتحدد عن طريق عدة عوامل منها ما تنص عليه التشريعات و القوانين، كما يجب إضافة المعايير و القواعد التي تصدرها الهيئات المهنية من أجل الحفاظ على مستوى معين و مميز لمن يعمل في هذه المهنة عند القيام بإبداء الرأي في القوائم المالية، والسجلات المحاسبية، و إعدادالتقارير وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من هذا المعيار لا بد من التحديد الواضح للعناية المهنية المطلوبة و إبراز المقصود من هذا المستوى سواء من حيث تحديد مسؤولية المراجع اتجاه القوائم المالية والخبرة المطلوبة في المراجع و التي تتحدد كأساس لتفسير هذا المعيار،و قد تم تحديد مفهوم العناية المهنية من خلال زاويتين[2]:

الأولى :تحديد مضمون المراجع الحذر

---

١ الدهراوي آمال الدين مصطفى، السرايا محمد السيد، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، ، 2006ص . 175

٢ عبد الفتاح محمد الصحن ، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، أسس المراجعة ، الأسس العلمية و العملية ، الدار الجامعية، مصر، ، 2006 ص 76

الثانية :الإفصاح عن العناية المهنية التي بواسطتها تؤدى المهام المطلوبة من المراجعو **وحسب الزاوية الأولى** فقد تم تحديد مجموعة من القواعد التي لا بد أن تتوفر في المراجع الحذر نذكر منها:

1. أن يحاول باستمرار أن يحصل على أي نوع من أنواع المعرفة المتاحة، و التي تمكنه من التنبؤ بالأخطار الغير المنظورة و التي قد تلحق الضرر بالآخرين، مثل التقييم الموضوعي لأنظمة الرقابة الداخلية.

2. لا بد أن يأخذ بالحسبان الظروف الطارئة التي يمكن أن تحدث سواء أثناء تخطيط عملية المراجعة او اثناء تنفيذ عمليات الفحص

3. أن يعطي أهمية متزايدة للخطر الذي تظهره خبرته المهنية أو التعامل السابق مع العميل، ففي حالة أظهرت الخبرة أن إجراءات أنظمة الرقابة الداخلية للعميل تتميز بالفاعلية و الكفاءة، فإن المراجع الحذر يعطي اهتماما أقل للمجالات التي يطبق من خلالها تلك الإجراءات .

4. العمل على إزالة أية شكوك أو استفسارات لديه وتتعلق بالمفردات ذات الأهمية في إبداء الرأي

5. العمل بالاستمرار على تطوير خبرته المهنية إلى جانب العمل على تطوير المعرفة التي لديه وخاصة في مجال اكتشاف الأخطاء و التلاعب في الدفاتر المحاسبية.

و عليه لا بد على المراجع أن يتحلى بالحكمة والحذر، و البحث عن جميع المعلومات التي تجعله يتنبأ بالأخطار التي يمكن أن تلحق الضرر بالمؤسسة محل الدراسة

10/ معايير العمل الميداني:

يتمثل هذا المعيار في قيام المراجع بإعداد سجل يشمل على إجراءات المراجعة و الأدلة التي تم فحصها والنتائج التي تم التوصل إليها، وتوصيف نظام الرقابة الداخلية، و تحليل لمختلف الحسابات والكشوفات التفصيلية لبعض بنود القوائم المالية

و تشمل هذه المعايير على ما يلي:[1]

. يجب أن يخطط العمل بصورة مناسبة و أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا

. ينبغي الحصول على أدلة و براهين كافية من خلال الفحص و الملاحظة الشخصية والاستفسارات و المصادقات التي تكون الأساس الذي يستند عليه

١ خالدامين مصطفى ،التدقيق والرقابة في البنوك ، معهد الدرسات المصرفية ، عمان ، الاردن ، 1988 ، ص28

. ينبغي دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بصفتها الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لتحرير المدى الذي تشمله اختبارات المراجعة

. الحصول على الأدلة الكافية و الملائمة

أولا. الإشراف و التخطيط المناسب:

و هنا يفترض أن يكون التخطيط السديد العائد لمهمة المراجعة يوفر تنظيما صحيحا في مكتب المراجع و بين موظفيه و ذلك لضمان حسن سير العمل، و كلما زاد عدد الأفراد القائمين على العملية كلما زادت الحاجة إلى دقة تحديد السلطات و المسؤوليات

حيث لا بد أن تتم عملية المراجعة بإشراف صاحب المكتب في حالة الملكية الفردية، أو إشراف أحد الشركاء أو أي شخص أسندت إليه سلطة الشريك و مسؤولياته .

فعلى المراجع أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة من حيث توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة، و هذه الخطة التي يضعها المراجع تكون باسم (برنامج المراجعة) والتي تكون عبارة عن خطة مكتوبة لتنفيذ إجراءات المراجعة، فالهدف الرئيسي من المراجعة هو القيام بفحص سليم وليس مجرد استكمال برنامج المراجعة وتنفيذه بالكامل .

يجب أن تخطط مهمة المراجع على مرحلة معقولة أي خلال الدورة و بعد إقفالها وبطريقة تسمح احترام بعض الآجال القانونية في مرحلة أولى تتضمن التخطيط العام للفحوصات المستقبلية، تسمح هذه المرحلة بالتعرف على الخطوات العريضة للمهمة وينتج عن هذه المرحلة أربعة ركائز أساسية .

. بطاقة التوجيه العام للأعمال

. التواريخ اللازمة للفحوصات

. بطاقة التخطيط العام

. التخطيط

و في مرحلة أخرى إنشاء برامج موافقة لكل مرحلة من أهمها :[1]

. برنامج تقييم الرقابة الداخلية

. برنامج المصادقات، و برنامج رقابة الوثائق .

١ عيد حامد معيوف الشمري ، معايير المراجعة الدولية وامكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية ، معهد الادارة العامة ، السعودية ، 1994 ، ص 77

كما ينبغي على المراجع أن يعد برنامجا خطيا للمراجعة يبرز به الإجراءات الضرورية لتنفيذ خطة المراجعة، و يشمل هذا البرنامج على أهداق المراجعة ويجب أن يتضمن تفصيلا كافيا لاستخدامه كمجموعة من التعليمات للمساعدين المشاركين في عملية المراجعة، ووسيلة للرقابة على تنفيذ العمل بشكل سليم.

ثانيا. تقييم نظام الرقابة الداخلية[1]:

يتعلق هذا المعيار بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للزبون، ويتوجب على المراجع الحصول على معلومات عامة حول الزبون ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية وتتمثل أهمية هذه العملية في كونها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية .

إن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل لدى المؤسسة يعتبر بحق نقطة البداية التي ينطلق منها عمل المراجع، كذلك هي عنصر أساسي يعتمد عليه عند إعداد برنامج المراجعة، وفي تحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قويا كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات فحين أن تقدير كفاءة نظام الرقابة الداخلية يتطلب معرفة الإجراءات والأسإلبب المقررة وتفهمها مع التحقق من درجة هذه الإجراءات.

ونظرا لأن هناك قيود على المراجع تتمثل في (الوقت والتكلفة) فإن المراجع يعتمد على مراجعة اختيارية تقوم على فحص عينة من المستندات والدفاتر، ويتوقف حجم العينة على دقة نظام الرقابة الداخلية فكلما كان هذا النظام دقيقا كلما انخفض حجم العينة المعتمد عليه.

وحسب المعيار الثاني من معايير العمل الميداني يؤدي إلى هدفين أساسين من تقييم نظام الرقابة الداخلية هما:

الهدف الأول :تحديد درجة الاعتماد على النظام نفسه من حيث اشتماله على نظام محاسبي سليم، ونظام إداري دقيق، وضبط داخلي دقيق.

الهدف الثاني :تحديد مدى اختيارات المراجعة التي سيقوم بها المراجع لكي يتمكن من الاقتناع بهذه القوائم المالية و في حالة ما إذا كانت المؤسسة كبيرة فيفضل القيام بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية

[1] نفس المرجع ص78

عن طريق عمل مكون من المراجعين والمساعدين.

ثالثا. كفاية أدلة الإثبات:

ينص المعيار الثالث من معاير العمل الميداني على ضرورة حصول المراجع على أدلة وقرائن إثبات كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة و إرسال المصادقات حتى يستند إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية.[1]

يعتمد مفهوم أدلة الإثبات على فرض القابلية للمراجعة والتحقق فيما إذا كانت البيانات المالية قابلة للتحقيق والمراجعة، و تعتمد قناعة المراجع بأدلة وقرائن الإثبات على كميتها ونوعيتها، فيجب أن تكون الأدلة كافية من أجل تدعيم رأيه، ولا بد أن يكون الدليل مناسب وفعال وخال من التحيز ويكون الدليل قابل للقياس الكمي ضرورة حصول المراجع على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساسا سليمايرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية، و ذلك عن طريق الفحص المستندي و المصادقات.

ثالثا معايير إعداد التقرير

تتضمن المراجعة التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل و الطرق لزيادة الكفاءة و الربحية .

و يعتبر التقرير الهدف الرئيسي من عملية المراجعة، وذلك نتيجة لاحتوائه على رأي المراجع حول مدى عدالة القوائم المالية، و يرفق هذا التقرير مع التقرير المالي السنوي الذي يشمل القوائم المالية، و يجب أن يحدد التقرير ما يلي :[2]

. يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

. يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة لها ما لم يذكر عكس ذلك في تقرير المراجعة، و يعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافيا

. يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المراجع عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية، أو على رأيه من بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي.

---

١ خالد امين مصطفى ، التدقيق والرقابة في البنوك ، معهد الدرسات المصرفية ، عمان ، الاردن ، 1988 ، ص 33

٢ الفين اريتز ، مرج سابق ، ص 41

من خلال هذا المبحث نستنتج أن المراجعة الداخلية كعلم عرف عدة مراحل في تطوره لوصوله إلىما هو عليه الآن، فهي تهتم بفحص الدفاتر و السجلات لغرض التأكد من صحة القوائم المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و لا بد على المراجع أثناءتأديته لمهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للمراجعة، فبدون أي شك فاحترام تلك المعايير يسهل للمراجع القيام بمهمة المراجعة، للوصول إلى إقناع الأطراف الأخرى بوضعية المؤسسة الحقيقية، إضافة إلى أهمية المراجعة الداخلية في متابعة البيانات المحاسبية والمالية على مدار السنة المالية، و ذلك باعتبارها وظيفة مستقلة داخل المؤسسة و يعتمد المراجع أثناء تأديته لمهامه على وسائل الإثبات التي تزيد من دقة ومصداقية رأي المراجع حول القوائم المالية، كما أن هذه الوسائل التي يعتمد عليها المراجع الداخلي لمراجعة الجوانب المالية في المؤسسة تساهم في اكتشاف الأخطاء و التلاعبات بشكل سريع، إضافة إلى ذلك يحتاج المراجع الداخلي و خاصة المالي إلى وجود نظام للرقابة الداخلي فعال يساعد على القيام بعمله بأكثر راحة.

المبحث الثاني

الأداء المالي

1/ تمهيد :

حتى تتمكن المؤسسة من الحكم على كفاءة استخدام الأموال داخليا وإعداد الخطط المالية للفترات المالية المقبلة تحتاج إلى تقييم الموقف المالي للفترات السابقة، ومقارنة الإنجاز الفعلي لما هومستهدف، كما تتم مقارنة المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترات السابقة، وكذلك بالمؤشرات النمطية للمؤسسات العاملة في نفس السوق المالي والتي لها نفس خصائص المؤسسة موضوع التقييم حيث يعمل تقييم الأداء في المؤسسة على إيجاد الثغرات ومعالجتها، وتتمثل عملية تقييم الأداء في مجموعة المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، وتقييم الأداء المالي يقوم على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي للمؤسسة و نقوم في هذا المبحث بالبحث حول مفهوم واهمية قياس الأداء المالي وفوائد وميزات وأهداف وانواع تقويم الأداء المالي.

2/ مفهوم وأهمية قياس وتقويم الأداء المالي :

يقصد بتقويم الأداء المالي الوقوف على درجة الائتلاف بين عوامل الانتاج المختلفةبتحديد مدى كفاءة استخدامها في الوحدات الاقتصادية وتطوير تللك الكفاءة سواء على فترات زمنية متتابعة او على فترات زمنية محددة [١]، كما يقصد بعملية تقويم الأداء المالي قياس الاعمال المنجزة ومقارنتها بما يجب ان يتم وفقا للتخطيط المؤسسي املا في اكتشاف جوانب القوة ونقاط الضعف [٢]، وعرف الأداء بأنه المخرجات او الأهداق التي يسعى النظام لتحقيقها أي انه ما حدث بالفعل من جهود سواء كانت هذه الجهود ذهنية او بدنية ، ولا بد من قياس وتقويم لهذه الجهود حتى يتسنى للإدارة معرفة إلى أي درجة نفذت الخطط الموضوعة [٣]، وان قياس وتقويم الأداء المالي يشمل المقارنة بين النتائج المخطط ثم تقديم نتائج هذه المقارنة [٤]

وايضا عرف تقويم الأداء المالي بانه(هو قياس الأداء الفعلي "ما ادي من عمل "او مقارنة النتائج

---

١ د. نهال فريد مصطفى ، مبادي واساسية الأداء المإلى ،الاسكندرية، مطبعة سامي 2000م ص 31

٢ محمد الزبيدي، التحليل المإلى تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، عمان، وحدة الوزارة للنشر ، 2000، ص 82

٣ توفيق عبد المحسن ،تقييم الأداء مدخل جديد ، بيروت ، الدار الجامعية 1997م ، ص3

٤ احمد نور مبادي المحاسبة والادارة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية 2002م ، ص16

المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها او الممكن الوصول إلىها حتى تكون صورة حية لما حدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الأهداق وتنفيذ الخط ط الموضوعة كما يكفل اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحسين الأداء)[1] ، كما عرف تقويم الأداء المالي (بانه تقويم حكما ذو قيمة على ادارة الموارد الطبيعية والمالية والمادية لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإتباع رغبات اطرافها المختلفة وبمعنى حرفي يعتبر تقويم الأداء المالي للمنظمة قياسا للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير عددت سلفا[2] ، ويعرف ايضا الطريقة التي تجز بها الاعمال المحددة لتحقيق أهداق المنظمة).[3]

وعلي ضوء هذه المفاهيم نستنتج ان الأداء المالي هو الركيزة الاساسية في تتحسين الأداء المالي ورفع كفاءته وهو الجوهرة العملية الرقابية فيما يختص بتحليل الانحرافات المترتبة على عملية التقويم المالي اضافة إلى اتباع الاجراءات الصحيحة لضبط سلوك التخطيط للنتائج من التنفيذ الفعلي واجراء الفحص الدقيق والمنظم لكل الوحدات التنظيمية داخل العمل .

3/ اهمية تقويم الأداء المالي:

ما تتميز به من الموارد الاقتصادية ولذلك تظهر باستمرار الحاجة إلى تحقيق اقصى الفوائد الناجمة من الاستقلال الكفء للموارد وتأثيرها على الأهداق التنظيمية.

ويمكن ايجاز اهمية تقويم الأداء المالي بالجوانب الاتية :-[4]

١ -يوفر تقويم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المنظمة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بقية تحقيق أهداقها

٢ -ان تقويم الأداء يظهر مدى اسهام المنظمة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية من خلال تحقيق اكبر قدر من الانتاج بأقل التكإليف و التخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد .

٣ -يوفر نظام تقويم الأداء معلومات لمختلف المستويات الادارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على خصائص عملية.

---

١ توفيق عبد المحسن ، مرجع سابق ص7

٢ د. السعيد فرحات ،الأداء المإلى لمنظمات الاعمال التحديات الراهنة (الرياض دار المريخ للنشر 2000م)ص 38

٣ محمد صالح الخندقاوي الادارة المالية ، الدار الجامعية الاسكندرية 2002م

٤ توفيق عبد المحسن مرجع سابق ، ص4

٤ -يظهر تقويم الأداء المالي التطور الذي حققته المنظمة في مسيرتها نحو الأفضل او نحو الأسوأ عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي زمانيا في المنظمة من مدة إلى اخرى وموافيا في المنظمات المتماثلة .

٥ -يساعد علي ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والادارات في المنظمات المختلفة وهذا بدوره يدفع المنظمة لتحسين مستوى ادائها .

٦ -يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوء ووضعها في المواقع الاكثر انتاجا وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من اجل النهوض باداها إلى مستوى الأداء الطموح.

4/ فوائد تقويم الأداء المالي :-

تتمثل فوائد تقويم الأداء المالي في الاتي [١]:

١ -يعتبر تقويم الأداء المالي اهم الركائز التي تبنى عليها عملية الرقابة

٢ -يفيد تقويم الأداء بصورة مباش رة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشاء

٣ -يفيد في تزويد الادارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير او للاستثمار عند اجراء تقديرات جوهرية

٤ -يعتبر من اهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشاة او على مستو الصناعة عل مستوى الدولة .

مما سبق يتبين لنا اهمية وفوائد قياس وتقويم الأداء المالي بحيث انه مهم جدا في رفع عجلة المنشاة ال الامام لتحقيق المزيد من النجاحات من خلال معرفة نقاط الضعف والقوة في المنشاة من خلال تقديم المعلومات اللازمة اللازمة للإدارة والتي تمكنها من التعديل في كافة المراحل وذلك من اجل اتخاذ قرارات سليمة تؤدي إلى تحقيق أهداق المنشاة

5/ أهداق تقويم الأداء المالية:- تختلف أهداق تقويم الأداء باختلاف اغراضه :[٢]

١ -تهدف عملية تقويم الأداء المالي بشكل عام إلى دراسة المؤسسة او المشاريع من زوايا متعددة

---

١ توفيق عبد المحسن ، مرجع سابق ص 5-6

٢ نفس المرجع 7

وبكيفية تخدم مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية واقتصادية في المشروع وذلك بغرض تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التقويم في ترشيد القرارات

٢ -كما تهدف عملية التقويم إلى استنباط بعض المؤشرات سواء كانت كمية او كيفية والتي توفر للإدارة ادوات تنفيذ التخطيط والرقابة والتي تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع بطريقة اخرى اقرب ما تكون إلى الحقيقة .

ويمكن بشكل عام حصر أهداق تقويم الأداء المالي في النقاط التالية :-

- دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار (الفشل المالي)
- مساعدة الادارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة
- استشراق الافاق المستقبلية
- تقوم بالتقويم بغرض تطوير المؤسسة وجعلها اكثر كفاءة
- تقوم بالتقويم بغرض الحصول على ثروة من المؤسسات المالية
- تقوم بالتقويم بفرض الاندماج او التصفية

6/ خطوات تقويم الأداء المالي:-

تعبر عملية التقويم على جملة خطوات متشابها تشكل في مجملها المنهج العلمي للتقويم وتتمثل خطوات التقويم فيما يلي :[١]

- تحديد الغاية او الهدف من التقويم
- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف في التقويم
- تحديد ادوات التقويم المناسبة للوصول إلى افضل النتائج وبأسرع وقت

هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الاولى على المستوى التقني ، او العلمي للقائم بعملية التقويم ، ومقدار درايته بالأسإلبب المختلفة لعملية التقويم.

7/ انواع ومعايير الأداء المالي :-

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي احدى وسائل الادارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الأهداق المخططة للوحدة واداة الكشف عن الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها وعلية فإن عملية تقييم

١ نفس المرجع ص8

الأداء لا ينظر إليه بصورة مجردة وانما ضمن اطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الانواع التالية من تقويم الأداء :[1]

١ تقييم الأداء المخطط :

يقصد بهذا النوع تقييم اداء المؤسسة في مدى تحقيقها للأهداق المخططة وذلك عن طريق مقارنة النتائج المتوصل إليها والسياسات المخطط لها . ويعتبر من اهم المهام التي تتعلق بتقدير حركة الاموال والحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة ووضع الخطط التي تسير عليها المؤسسة سواء كانت قصيرة او طويلة الامد.

٢ تقييم الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية منن عملية التقييم من خلالها تتمكن المؤسسة من تقييم كفائتها وفعإليتها والعقبة التي يمكن مراجعتها في هذه المرحلة اختيار المعايير والمؤشرات المرافقة لطبيعة الأداء المراد تقيمه

٣ تقييم الأداء المعياري :

عبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه فعليا مع التقييم المعياري وذلك عن طريق مقارنة جميع انشطة المؤسسة من(انتاج ومبيعات والارباح.....) المحقق خلال الدورة مع تلك التي تسطيرها من قبل ادارة المؤسسة من اجل ان تكون مقياسا للحكم على النتائج الفعلية فيما ان كانت مرضية ام لا . وذلك بوضع حدود معيارية في مجال قدرات وامكانيات الانتاجية للمؤسسة من خلال مقارنة النسب الفعلية مع النسب المعيارية.

٤ تقيم الأداء العام : (الشامل)

يقصد به الأداء العام والشامل لجميع الانشطة في الوحدة الاقتصادية عن طريق استخدام مؤشرات والنسب في عملية القياس والتقويم والتمييز بين اهمية نشاط واخر وذك عن طريق اعطاء اوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى المستوى الذي تراه الادارة العليا لكل نوع من انواع النشاط كان يعطي حجم الانتاج عليها على بقية الفعإلىات او تعطي ربحية المشروع او عائد الاستثمار وباستخدام مؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقويم الشامل لأداء

١ علاء فرحان طالب ، ايمان شيحان المشهداني ، الحوكة المؤسسة والأداء المإلى و الاستراتيجية للمعارف ، دار القضاء للنشر عمان ، 2011، ص 67

الوحدة الاقتصادية .

8/ تحليل النسب المالية لتقييم الأداء وإعداد تقرير المراجعة الداخلية

تعد النسب المالية من أهم الأسإلبب التي يمكن للمراجع أن يستخدمها في تقييم الأداء، والنسب المالية هي عبارة عن العلاقة بين بنود القوائم المالية في صورة نسبة عادية أو مئوية، كما أنهاتعتبر أداة فعالة للرقابة المالية والإدارية معا، وما هذا ما سنحاول البحث فيه من خلال:

١. المراجعة الداخلية المالية لعمليات دورة التمويل
٢. النسب المالية
٣. تحليل النسب المالية لتقييم الأداء
٤. تقرير المراجع الداخلي وأثره في تقييم الأداء.

9/ المراجعة الداخلية المالية لعمليات دورة التمويل

تهدف المراجعة الداخلية لعمليات دورة التمويل إلى عمل الفحص المالي و التشغيلي و الإلى لعمليات تلك الدورة و التأكد من سلامة الرقابة الداخلية

أولا. مفهوم النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها :" أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية ".[١]

وهناك من يعرفها بأنها :" العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية بمعنى أنها عبارة عن علاقات بين بعض بنود الميزانية فيما بينها أو بنود قائمة الدخل فيما بينها، أو بين بعض بنود الميزانية وبعض بنود قائمة الدخل وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية "[٢]

ومن التعريفين السابقين نستنتج أن النسب المالية هي:

١. عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي
٢. .تمثل العلاقة بين بندين من بنود القوائم المالية أو أكثر

١ مؤيد راضي خنفر ، تحليلي القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ، دار المسيرة للنشر والطباعة ، عمان 2006 ص 127
٢ جمال الدين المرسلي ، الادارة المالية ، مدخل اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر 2006 ، ص 151

٣. تستعمل لاكتشاف مواطن القوة والضعف وبالتإلى تستعمل لتقييم الأداء.

و بما أن تقييم الأداء يستند أساسا على وجود جملة من الحسابات والمؤشرات والنسب التي تعكس وضع المؤسسة المالي، وإعداد تشخيص واضح وشامل ودقيق لعملها وتوجهاتها ومدى تطورها لذلك اقتضت عملية التقييم جملة من البيانات والمعلومات والإحصاءات كالآتي [١] :

1. القوائم المالية والحسابات الختامية:

وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة تضم الميزانية العامة والحسابات الختامية و الكشوفات التحليلية المساعدة لها.

2. المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والحسابات الختامية و الكشوفات الملحقة بها:

و هي التي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض التحليل وعقد المقارنات واستخراج النسب الأدائية و التنفيذية.

3. الموازنات التخطيطية:

و هي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط المؤسسة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة، وتحتوي على مجموعة من الموازنات كالموازنات العينية والمالية والنقدية وموازنات الإنتاج والموازنة التخطيطية للطاقات وغيرها.

4. التقارير الدورية:

سواء كانت تقارير داخلية أو خارجية أو تشغيلية أو مإلية أو تخطيطية أو تاريخية أو حإلية أو مستقبلية أو يومية أو أسبوعية أو نصف سنوية حيث تشكل البيانات الواردة فيه قاعدة معلوماتية في تقييم الأداء.

5. الاستبيانات:

و هي الاستبيانات التي تجريها المؤسسة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها سواء كانت هذه الاستبيانات تجرى داخل المؤسسة أو خارجها حيث توفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء.

---

١ مجيد الكرخي تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان ، الاردن 2007 ، ص 185- 186

6. البيانات والمعلومات الإحصائية:

و هي البيانات والمعلومات الإحصائية عن نشاط المؤسسة ونشاط المؤسسات المشابهة لها .

ثانيا. طرق استخدام المعايير والنسب المالية:

من طرق استخدام المعايير والنسب المالية نذكر [1]:

1. اختبارات معنوية الفروق في الأداء:

مقارنة أداء المؤسسة بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي هي على نفس النشاط تتم باستخدام :

1.1. المقارنة بالأرقام المطلقة:

قد يتطلب التحليل المالي أن نقارن رقم ما للمؤسسة بمثيلتها في النشاط) منافستها(، وفي هذا الموقف يمكن الاستعانة بالأسإلبب الإحصائية الملائمة، وقد يتطلب ذلك القيام ببعض العمليات الحسابية ففي حالة مقارنة نسب التداول لبعض المؤسسات بمثيلتها لمؤسسة منافسة لعدة سنوات أيضا عندئذ يجب استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب المؤسسة المنافسة ثم تتم المقارنة، و حساب المتوسطات و الانحرافات المعيارية يمكن أن تتم بالآلة الحاسبة العادية أو باستخدام بعض البرامج الإحصائية البسيطة.

1. 2. مقارنة النسب المئوية:

يمكن الحكم على أداء مؤسسة ما بمقارنة نسبة أدائها بنسبة أداء المؤسسة المنافسة .

2. التحليل الأفقي:

يستخدم التحليل الأفقي عادة لدراسة التغير في البنود التي تشمل قائمة الدخل عن فترتين متتإلبتين، بحيث يظهر مقدار التغير بالوحدات النقدية و بالنسبة المئوية أيضا، حيث أن قائمة الدخل تشمل دائما على أرقام المقارنة في السنة السابقة، وبالتإلى السنة الماضية تعتبر سنة الأساس والسنة الحإلبة سنة المقارنة و يحسب مقدار التغير في كل بند سواء كان موجبا أو سالبا بالوحدات النقدية أولا ثم كنسبة مئوية في سنة الأساس.[2]

و يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتإلبة من خلال حصر و تحديد الفروق بينها، و معرفة التغيرات من فترة محاسبية إلى أخرى مع تحديد نسبة هذا التغير، وتحسب نسبة التغير كما يلي [3] :

---

1 سعد صادق بحيري ، ادارة توازن الأداء ، الدار الجامعية مصر ، 2004 ، ص 285

2 سعد صادق بحيري مرجع سابق 287

3 منصور حامد محمود ، ثناء عطية فراج ، المراجعة الادارية وتقييم الأداء ، جامعة القاهرة ، مركز التعليم المفتوح ، القاهرة ، 1994م ، ص 171-172

نسبة التغير = (القيمة الأكثر حداثة ـ قيمة نسبة الأساس) / قيمة نسبة الأساس

و على المراجع أن يقوم بإيضاح وتفسير كل من التغير المطلق ونسبة هذا التغير لقيم وعناصر القوائم المالية موضوع المقارنة والتحليل، ويلاحظ أن نسبة التغير يتعذر حسابها إذا ما كانت قيمة العنصر في سنة الأساس تساوي صفر، وعليه فإن التحليل الأفقي يبين الاتجاهات الهامة لعناصر القوائم المالية ولهذا السبب نجد أن المؤسسات الكبرى توفر بيانات مقارنة بالقوائم المالية على مدى عدة فترات محاسبية، وكلما كانت المقارنات طويلة الأجل تكون أكثر فائدة أو فاعلية في الاتجاه العام للعنصر من تلك المقارنات قصيرة الأجل لأنه لا يكون بالضرورة جزء من الاتجاه العام وإنما يكون بسبب عوامل اقتصادية غير عادية بالإضافة إلى المقارنات طويلة الأجل فإنه يتم تلخيص الإجمإلىات أو العناصر الهامة بالتقرير السنوي المالي مثل إجمإلى المبيعات أو إجمإلى المصروفات وصافي الدخل أو ربح السهم وغير ذلك.

3. التحليل الرأسي:

يستخدم أسلوب التحليل الرأسي لدراسة النتائج التي تشملها قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي بحيث تظهر قيمة كل بند من البنود التي تشملها القائمة بالوحدات النقدية وبالنسبة المئوية في آن واحد. [1]

و يقصد بالتحليل الرأسي المقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة ولذلك يكون التحليل الرأسي عبارة عن دراسة هيكلية تهدف إلى تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات مشتركة في أساس معين هو إجمإلى الأصول أو إجمإلى المبيعات يمكن من خلالها إجراءات مقارنة أكثر جدوي . [2]

و يعتبر التحليل الرأسي من أهم الأسباب التي يعتمد عليها المراجع لدراسة القوائم المالية التي تعد عن فترات ربع سنوية ومتابعة الآثار التي تترتب على التقلبات الموسمية من جهة وكفاءة التشغيل من جهة أخرى، حيث تبرز قائمة المركز المالي مقدار الأهمية النسبة لكل المجموعات التي تشملها .

4. المقارنة بمتوسط الأعوام السابقة بطريقة المدى :

النسب المالية كما سبق ذكره هي مقارنة رقم برقم أخر من بيانات القوائم المالية بهدف توفير معلومات عن السيولة والقدرة على الوفاء بالتزامات وربحية المؤسسة. [3]

---

[1] سعد صادق البحيري ، مرجع سابق ص 289

[2] منصور حامد محمود ، مرجع سابق ، ص 174

[3] علي عباس ، الرقابة الادارية على المال والاعمال في شركات المساهمة والمؤسسات المصرفية ، مكتبة قلاع العلي ، الاردن ، 1995، ص 102

تحليل النسب المالية لتقييم الأداء.

تعتبر النسب المالية من الاهتمامات الأساسية لأصحاب الديون الطويلة الأجل كون أن تلك المؤشرات المالية تبين قدرة المؤسسة على سداد ديونهم حينما يصل موعد استحقاقها ، بينما يهتم حاملي الأسهم والمستثمرين المتوقعين بشكل أساسي بالربحية وسلوك السهم في السوق، وإدارة المؤسسة فإنها تكون مهتمة بكل جوانب النشاط في المؤسسة، وبالتإلى تحقيق السيولة المناسبة والتوازن الملائم بين الأصول والخصوم وحقوق الملكية يمكن الإدارة من تحقيق التزاماتها، وتحليل النسب من أجل تقييم مختلف أوجه النشاط في المؤسسة.

ويقصد بتحليل النسب قيام المؤسسة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات التي تفصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الميزانية العمومية والدخل وأسبابها، يقتضي الأمر استخدام النسب كأداة رقابية لتأكد وتوضيح موقف المؤسسة من عملياتها السابقة واستخراجها للانحرافات السلبية ومحاولة معالجتها .

و يعتبر تحليل النسب المالية واحدا من أكثر أدوات الرقابة المالية، فعن طريق تحليل النسب المالية يستطيع المحلل التوصل إلى استنتاجات مهمة عن مدى فعإلية السياسات التشغيلية والتمويلية للمؤسسة

يمكن تقسيم النسب المالية بصفة عامة إلى [1] :

أولا. نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية، وتقوم هذه المرحلة على دراسة صافي رأس المال أي الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

و يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحوليها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة كالدائنين والمقرضين ومن أهم نسب السيولة ما يلي [2] :

1. نسب التداول:

و تسمى في بعض الأحيان بنسبة رأس المال لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة والخصوم

[1] نهال فريد ، مصطفى ، مبادي واساسيات الادارة المالية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر 2003 ، ص56

[2] جميل احمد توفيق ، اساسيات الادارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1987 ، ص 111

المتداولة واللذان يعتبران من مكونات رأس المال العامل وتحسب كما يلي :

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷الخصوم المتداولة

وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل عادة ما تكون سنة.

2. نسبة السيولة السريعة:

و هي عبارة عن نسبة النقدية وشبه النقدية (السندات الحكومية) إلى الخصوم المتداولة وتقتصر هذه النسبة على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي انكماش في القيمة عند التصفية وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = (مجموع الأصول المتداولة . المخزون السلعي

مجموع الخصوم المتداولة.

3. سرعة دوران النقدية

وهي عبارة عن خارج قسمة المبيعات السنوية على النقدية زائد نسبة النقدية وتبين هذه النسبة عدد مرات دوران النقدية عند قيام المؤسسة بعملياتها خلال السنة، حيث لا توجد نسبة نموذجية لسرعة دوران النقدية. [1]

لذا يجب القيام بالمقارنات بينها وبين المؤسسات المماثلة لها في النشاط، إضافة إلى ذلك فإن هذه النسبة تحدث خلال السنين مما يقدم المدير مقياسا للكفاية في استخدام النقدية وتحسب:

سرعة دوران النقدية = المبيعات السنوية (÷النقدية + شبة النقدية).

4.صافي رأس المال العامل:

يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة ويدعى أيضا بصافي رأس المال العامل، ويستخدم صافي رأس المال كمؤشر للحكم على سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير ويحسب كالأتي: [2]

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة . الالتزامات المتداولة.

وعند الحصول على رأس المال العامل فهو يعد مؤشرا ايجابيا على سيولة المؤسسة، و يتأثرحجم

[1] جميل احمد توفيق ، مرجع سابق ، ص 114

[2] مؤيد راضي خنفر ، مرجع سابق ص 133

رأس المال العامل ببنود النسب السابقة وتركيبة الأصول المتداولة والالتزامات.

ثانيا. نسب النشاط:

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على مدى البعيد.

1. دوران الحسابات المدينة :

يشير دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة، والدوران العإلى للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدينة إلى نقد، ويستخدم صافي المبيعات في كشف الدخل لحساب دورات الحسابات المدينة كما يلي:[1]

دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات الآجلة ÷ معدل رصيد الحسابات المدينة أو الرصيد في نهاية الفترة المالية.

2. معدل دوران رأس المال العامل

يقيس هذا المعدل عدد المرات التي دارها رأس المال العامل ويحسب كما يلي: [2]

معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات خلال الفترة ÷ متوسط رأس المال العامل

3. معدل دوران المخزون:

يعتبر مؤشر لدرجة سيولة المخزون ويتم حساب هذه النسبة بقسمة المبيعات على المخزون وذلك كما يلي:

معدل دوران المخزون = المبيعات ÷ المخزون

و يقصد بالمبيعات في هذا القانون رقم المبيعات الإجمإلى، في حين أن المخزون يقصد به متوسط المخزون.

4. معدل دوران الأصول المتداولة:

يعني العلاقة بين مجموع الأصول وبعض استخدامات تلك الأصول، و يعتبر معدل دوران الأصول المتداولة مؤشر لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه، ويحسب معدل

[1] مفلح محمد عقل ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المإلى ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2006 ، ص 317

٢ منصور حامد محمود ، مرجع سابق ، ص 140

دوران الأصول المتداولة كما يلي:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول المتداولة.

5. معدل دوران إجمالى الأصول:

تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات لتحقيق قدر كبير من المبيعات، ويتم حسابه كما يلي:[1]

معدل إجمالى الأصول = إجمالى المبيعات ÷ إجمالى الأصول.

ثالثا. نسب المديونية:

تهتم الإدارة المالية في معرفة أثر استخدام المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات، ويتم اللجوء إلىها لتحقيق ما يلي:[2]

. تعزيز نظرة الدائنين إلى حق الملكية كونها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة المؤسسة عند الاستحقاق . زيادة تمويل المؤسسة بالمديونية يؤدي بالملاك إلى السيطرة على الإدارة باستثمارات قليلة.

ومن أهم نسب المديونية نذكر:

1. نسبة القروض إلى مجموع الأموال :

و تسمى نسبة الرافعة المالية، تحسب بقسمة مجموع القروض (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) على مجموع الأموال، وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال الشركة، وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في أموال الشركة.

وتحسب نسبة الرافعة المالية كما يلي:

نسبة الرافعة المالية = القروض ÷ الأموال(الموجودات).

2. معدل تغطية الفوائد:

---

١ كمال الدين الدهوري ، القوائم المالية لأغراض الإستثمار ،الاسكندلاية ، *دار* الجامعة الجديدة *للنشر* ، 2006 ، ص 113

٢ حمزه الزبيدي ، الادارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2004 ، ص 193

يعتبر معدل تغطية الفوائد مقياسا لمقدرة المؤسسة على خدمة نفقات الدين من الربح المتولد من عملياتها العادية ويحسب كالأتي:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة ÷ الفائدة.

3. مضاعف الملكية:

تحسب هذه النسبة كما يلي [1] :

مضاعف الملكية = مجموع الموجودات ÷ مجموع حق الملكية

او: **مضاعف الملكية = (+1الديون) / حق الملكية.**

رابعا. نسب الربحية:

تعتبر من أهم الموضوعات التي تهم الإدارة المالية هي الربحية فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي، ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة المالية ونجد من أهم النسب ما يلي[2] :

1. نسب الهامش:

تحسب من خلال قسمة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة على صافي المبيعات وتحسب من العلاقة الآتية:

نسبة الهامش = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ صافي المبيعات.

2. معدل العائد على حق الملكية :

تعتبر هذه النسبة أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية كونها تعكس ربحية السهم الواحد،وتحسب من العلاقة:

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة ÷ حق الملكية

3. معدل العائد على الاستثمار:

هو من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في المؤسسات والتي تهم الإدارة والملاك والمستثمرين، ويدعي بالقابلية الإيرادية، ويحسب كما يلي:

[1] محمد علي ابراهيم العامري ، الادارة المالية ، دار المناهج للتوزيع والنشر ، عمان ، 2007 ، ص 113

[2] حمزة الزبيدي مرجع سابق ، ص 198- 199

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ الاستثمار.

يعبر الاستثمار عن مجموع الموجودات التشغيلية.

إعداد تقرير المراجعة الداخلية حول القوائم المالية:

تنتهي كل مراجعة سواء كانت داخلية أو خارجية، مإلة أو تشغيلية بكتابة التقرير، فبعد ما يقوم المراجع الداخلي بكل خطوات الفحص و المراجعة وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية و فحص الحسابات والقوائم المالية يقوم بإعداد التقرير الذي يقدمه للإدارة و الذي يشمل كل ملاحظاته، كما أنه يقدمه على شكل نصائح و توجيهات للإدارة المالية فيما يخص تقييم الأداء المالي من خلال الموارد و كيفية استخدامها والذي يكون مرفقا بعدد من أدلة الإثبات.[1]

نستنتج من خلال هذا المبحث أن تقييم الأداء يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات و خاصة القرارات التمويلية، و من الأسإلب التي تساعد على تقييم الأداء المالي عن طريق استخدام السب المالية.

و المراجع الداخلي المالي من خلال قيامه بالمراجعة المالية فإنه يقوم بفحص و مراجعة القوائم المالية و ذلك من أجل التحقق من أنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و التي تسمح لمستعمليها بأخذ صورة صحيحة عنها، و يساهم المراجع الداخلي في تقييم الأداء المالي من خلال إبداء رأيه بواسطة التقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة الداخلية المالية و الذي يحتوي على أهم ملاحظاته حول ما توصل إلىه، و الذي يقدمه في شكل توصيات و نصائح للإدارة بصفة عامة والإدارة المالية بصفة خاصة.

[1] حمزة الزبيدي ، مرجع سابق ، 204

المبحث الثالث

دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي

1/ تمهيد:-

تعطي المؤسسات اهتماما بالغا بالأهداق المالية فهذه الاخيرة تحكمها عدة مظاهر لعل من اهمها الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها المؤسسات قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها من جه ووجود ضرورة الوصول علي العوائد القصوة وضمان استمرار المؤسسة ونموؤها وتطورها من جهة اخرى ، كما ان القوائم التي تحضرها المؤسسة تعتبر المراة التي تعكس مختلف الحوادث التي جرت في مؤسسة وهذا يبرز الدور الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية كوسيلة ناجحة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات .

وحتى تتمكن من الاحاطة بإلمات تحسين الأداء المالي وابراز دور المراجعة الداخلية في ذلك تطرقنا من خلال هذا الفصل تقسيم الأداء المالي من خلال المراجعة الداخلية.

ويعتبر الدور الذي حدث على وظيفة المرجعة الداخلية استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الاعمال بشكل عام حيث انه من المعروف ان المراجعة الداخلية نشئت كوظيفة رغابية هامة داخل المؤسسات وبدأت تركيزها على النواحي المالية المحاسبية ولكن التطور الذي حدث في بيئة الاعمال اوجب على وظيفة المراجعة الداخلية ان تطور وتشمل جوانب تقديم الاستشارات الادارية والمالية منما رفع من اهمية مساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء الاداري والمالي في المنظمات بشكل عام حتى اصبحنا لا نكاد نرى شركة إلى وجدنا بها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية وان كان تطورها متفاوت من شركة إلى اخرى تبعا لمتغيرات منها حجم الشركة وراس المال والوعي الاداري والمتطللبات القانونية وغيرها من الامور الاخرى .

يرتبط نظام المراجعة الداخلية وعملية تقسيم الأداء المالي وتحسينه من مؤسسة ارتباطا وثيقا فهما عنصران مكملان لبعضضهما البعض داخل المؤسسة ويسعيان بدورهما إلى تحقيق نفس الأهداق بغية اكتشاف النقائض والثغرات والاخطاء واقتراح التصحيحات والخطط المستقبلية واتخاذ القرارات السليمة وتقيم الأداء يعتبر جزء من نظام المراجعة الداخلية واذا كانت المراجعة تنطوي على عملية

قياس الأداء وتصحيحه ، فإن عملية تقييم الأداء هو عبارة عن تحليلي النتائج واظهار جوانب القوة والضعف التي تكتشف عند الانشطة داخل المؤسسة.

2/ المراجعه الداخلية في تحسين الأداء المالي:-

لكي تكون عملية تحسين الأداء المالي زات اهمية يجب علي المؤسسة تستخدم الموارد المتاحة بكفائة وفاعلية وهذا ماتتكفل بة المراجعة الداخلية عن طريق الحماية والبناء والتطوير .

3/ المراجعة الداخلية عن طريق الحماية:-

حيث يتم القيام بالاعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط مسبقا لكل من: [1]

١ -التاكد من الملائمة بين القياس والسياسات والخطة والاجراءات.

٢ -حماية اصول المؤسسة

٣ -التاكد من سلامة المعلومات والبيانات.

اولا :التاكد من الملائمة بين القياس والسياسات والاجراءات والخطة:

عند وضع المؤسسة لأهداقها التي تسعي لبلوغها وتحقيقها يجب عليها التحكم الدقيق في مختلف السياسات والاجراءات بطريقة صارمة ويتطلب ذالك التحديد الجيد للخطط من اجل بلوغ الأهداق المرجوة.

ثانيا: حماية اصول المؤسسة:-

تحتوى اصول المؤسسة علي استثماراتها التي تساعد في عملية الانتاج (المباني ،المعدات، المخزونات، الادوات) ويهدف نظام المراجع الداخلي للمحافظة علي ممتلكات المؤسسة وإلى الحفاظ علي سلامة تلك الاصول المادية .

ثالثا: التاكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة:-

تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية في المعلومات المقدمة المتصلة بالوثائق المحاسبية والمعلومات التي تعطيها المؤسسة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها امامها وهاة المعلومة لابد ان تكون مبنية علي اساس توقيت الحصول ومدي تمثيلها للواقع .

١عبد الله خالد امين ، اساسيات في الادارة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الاردن ، 2007 ، ص 43

4/ المراجعة الداخلية عن طريق البناء:-

تتمثل المراجعة الداخلية علي انها وظيفة رقابية علاجية وارشادية اذا يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للادارة من اجل اتخاذ قرارات سليمة وفعالة وعلى ذالك يعمل المراجع الداخلي علي فحص ومراجعة وتتبع وتحليل وتحديد النتائج الايجابية والسلبية ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة ، يتم تحديد نقاط القوة والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الادارة ، بالاضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية ويقوم المراجع الداخلي ب:-[1]

1- تحقيق مدى الالتزام بالسيسات والاجراءات والخطط الموضوعة .

2- اختراح مامن شأنة تطوير وتحسين الأداء المالي

3- التحقق من حماية الاصول

كما يمكن ان نقسمها بحسب مايصبوا المراجع الداخلي إلى تحقيقة إلى مداخل مختلفة [2] :

1- مدخل المراجعة الداخلية مدي الالتزام

2- مدخل المراجعة الداخلية للعمليات

5/ مدخل المراجعة الداخلية مدى الالتزام:-

تهدف عملية المراجعة الداخلية من هذا المدخل إلى التحقق اذا كان للعاملون في المستويات الادارية المختلفة قد التزمو بنص الاوامر والتعليمات االصادرة عن الادارة العليا واتبعو الاجراءات المناسبة في تنفيز واجباتها وتتم هذة المراجعة من خلال ثلاث مستويات وهي [3] :

1- مستوي التحقق:-

بموجب هذا المستوي يبحث المراجع عن ادلة وبراهين تثبت صحة اي عملية يراجعها ويحرص المراجع علي جمع معلومات من اعمال المؤسسة من جهة خارجية محايدة مثل :-

1- شهادة الرصيد الصادر من البنك

2- رسائل واجوبة المدينين والدائنين

---

١ فتحي رزق واخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجدي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2000م ، ص 46

٢ نفس المرجع ، ص 47-48

٣ عبد الله خالد الامين ، مرجع سابق ، ص45

3- اعادة تقييم الممتلكات من قبل متخصصين

2- مستوي المراجعة المستندية :-

يعتمد المراجع في هذا المستوى علي المستندات التي تثبت صحة القيود والمطابقة القانونية للشروط والواجبات والاتباع في المعاملات والعمليات وبموجب هذا المستوي لا يبحث المراجع اكثر من السجلات والدفاتر والوثائق .

3- مستوي مراجعة النظم:-

يركز المراجع وفقا هذا المستوى على النظام نفسه فيأخذ كل نظام على حدى ويفحصه ويقمه ويحاول ربطه مع الاخرى وذلك للتحقق من ان النظم الموضوعة تعمل بشكل صحيح وانها تحقق الغرض الذي وضعت من اجله .

مدخل مراجعة للعمليات:

يسعى المراجع في مراجعته للعمليات في الحصول على ادلة وقناعات تثبت ارتفاع كفاية العمليات وفاعلية السياسات والاجراءا ت ووسائل الرقابة المتبعة وتدعيم كفاءة تلك العمليات .

بشكل اساسي فإن هذه المراجعة تشمل على فحص وتقيم الاستخدام الامثل للموارد المتاحة .

يتبع المراجاع الداخلي في مراجعته العمليات مستوسسن في تحقيق غايات المراجعة وهما [1] :

1- المستوى التنظيمي :

يركز المراجع في هذا المستوى اهتماميته على الوحدة التنظيمية حيث تخضع جميع عملياتها وانشطتها لمراجعته وتحليله وتقيمه ويشمل فحصه ومراجعة أهداق وخطط واسإلب واجراءات هذه الوحدة ،ولكنه لا يخرج فحصه عند الحدود التنظيميه لهذه الوحدة .

2- المستوى الوظيفي :

يتبع المراجع الداخلي في هذا المستوى العملية او النشاط محل المراجعة من بداية العملية او النشاط إلى نهايته ،حتى وان اخترقت اجراءات هذه العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة فالعمليات كثيرا ما تشترك في انجازها اكثر من وحدة تنظيمية وعلى المراجع ان يقوم بفحص جميع الاجراءات التي تمت في المداخل التي قطعتها في مختلف الوحدات التنظيمية ومن امثلة العمليات التي تراجع

---

[1] فتحي رزق واخرون ، مرجع سابق ، ص 46

عمليات الشراء والبيع واصدار الاوراق المالية فعإلة نظام الرقاقبة الداخلية في تحسين الأداء المالي: ان عملية تقييم الأداء هي جزء من عملية الرقابة فقد عرفها احد الباحثيين "الرقابة هي عملية توجيه الانشطة داخل التنظيم لكي تصل إلى هدف محدد ، وان تقيم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية لكي يتم اتخاذ قرارات جديدة وتصحيح مسارات الانشطة في حالة انحرافها او تأكيد مساراتها الفعلية اذا كانت تتجه فعلا إلى الانجازات المرغوبة ، اي ان للعملية الرقابية الشاملة بما فيها تقييم الأداء تختص اساسا بوظيفتين [١] :

الاولى : محاولة رفع الانشطة في الاتجاهات المحققة للأهداق ومنعها من الانحراف.

الثانية : تصحيح مسارات الانشطة وهذا هو تقيم الأداء .

وحسب (fayolh) علي الرقابة التحقق عما اذا كان كل شي يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادي المحددة. وان غرضها الاشارة إلى نقاط الضعف الموجودة والتعليمات الصادرة والاخطاء بغرض ومعالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تطبق علي كل شي [٢]

ومن خلال تعريف (Fayolh) يمكن ملاحظة وتداخل الكبير بين تقييم الأداء والرقابة من حيث القرض منها تحسين الأداء المالي من خلال نظام الرقابة الداخلية :

ان من اهم الأهداق الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جديد ، للمعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في البيانات المحاسبية لحامية النقدية والاصول المادية للمنشأة والتي تلجا هذه الاخيرة إلى توفير نظام معلومات محاسبي جيد وملائم لمستخدمي الادارة التي تستقلها في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة .

فأي خلل يطفو على نظام المعلومات المحاسبية انه يشكل مصدرا اساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية التي تواجهها كثيرا من المؤسسات الاقتصادية التي تكون عادة سبب في اختفاء البعض منها وينتج هذا الحلل في النظام عن طريق عدم توصيل المعلومات المالية الهامة ، او عدم توصيلها في الوقت المناسب لإتخاذ القرار ، ونظرا لاعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية ، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الادارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب يؤدي إلى عدم كفاءة اعمال المؤسسة والتإلى إلى نشأة المشاكل التشغيلية .

١ د . علي السلمي ، تقييم الأداء ف اطار متكامل للمعلومات ، مجلد الادار المجلد الرابع العدد الاول ، يوليو 1976م ، ص 41

٢ محمود عبد الفتاح ، تقييم اداء المؤسسة في ظل الأداء المتوازن ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مصر 2012 ص 10

لذا يمكن اعتبار المعلومات احد عوامل الانتاج داخل المؤسسة اذا تدخل البيانات في شكلها الخام مثل المواد الاولية بعدها تخضع هذه البيانات التي تم عملية معالجتها لتخرج في شكلها النهائي كمنتج جديد

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداء الاساسية لعملية اتخاذ القرار ويتوقف نجاح هذه الاخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة وصداقية المعلومات ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محدادات القرار السليم ولكي تصف هذه المعلومات بصحة ومصداقية حيث تكون معبرة على المراكز المالي للمؤسسة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات فأنها يجب ان تكون مصدق عليها من جهة مرفق الحساباات والذي يعبر قيامه بفحص وتدقيق رقابة الاعمال بالمؤسسة وبعد اتمام برنامج التدقيق فأنه يعد تقريرا على مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبة المتمثلة اساسا في المزانية وجدول حسابات النتائج وعن الملاحظات والتوصيات التي يراها ضرورية .

ومن هنلا يتضح لنا علاقة الرقابة الداخلية في تقيم الأداء المالي في المؤسسة فوجود نظام رقابي داخلي فعال وجيد فأنه يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي فهي نفسها مدخلات التحليل المالي. فوجود نظام رقابي فعال يضمن مؤشرات مإلة صحيحة .[1]

حتي تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد نقاط الضعف والقوة في عملية سيرها، كان لا بد عليها من القيام بعملية تقييم وتحسين ادائها المالي وذالك استخدام المراجعة الداخلية التي تظهر علي حماية اصولها وترشيد استخدام معايير المؤشرات المالية التي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي .

ومن اجل تحققيق الأهداق يجب علي المؤسسة الالتزام بنظام المراجعة الداخلية الفعال الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق الكفاءة الانتاجية وتحسين الأداء المالي في المؤسسة ويتم تحقيقها من خلال اداء المراجعة ودورها بالنسبة لكل مرحلة من مراحل العملية الانتاجية.

---

١ محمود عبد الفتاح رضوان مرجع سابق ، ص 13

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يحتوي هذا الفصل على مبحثين هما:

المبحث الأول: معلومات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: التحليل واختبار الفرضيات

المبحث الأول

معلومات الدراسة الميدانية

1/ المقدمة:

يتاول الباحثون في هذا المبحث تعريف بمجتمع الدراسة، وصف للطريقة والاجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ هذه الدراسة، ويشمل ذلك وصفاً لعينة الدراسة و طريقة إعداد أداة جمع البيانات، والتأكد من صدقها والأداة المستخدمة في جمع البيانات.

2/ نبذة تعريفية عن بنك الأسرة:

بدات فكرة تاسيس بنك الاسرة كمؤسسة تمويل اصغر بواسطة اتحاد اصحاب العمل ممثلا في امانة سيدات الاعمال وتشجيع من ولاية الخرطوم والبنك المركزي وذلك في عام 2008.

تقوم فلسفة البنك في محاربة الفقر بت أسيس مجموعة اقتصادية إجتماعية ومضمون ذلك يتمثل في الاتي:-

1- محاربة الفقر والحد منه من خلال تقديم خدمات مإلىة تهدف إلى توفير مشروعات او انشطة اقتصادية تحقق لهم دخلا او ترفع مستوي دخلهم

2- رفع مستوى الدخل له علاقة برفع مستوى الاسرة الإجتماعي

3- اختيار الشريحة المستهدفة يتم على اساس إجتماعي اقتصادي في تحقيق أهداقها باقل تكلفة.

الرؤية:

انشاء بنك يساهم بفعإلىة في تقديم خدمات مإلىة جيدة ومتنوعة ومتاحة للفقراء في مواقعهم ومراعاة لظروفهم وتساهم في تحسين ظروف معيشتهم وتمكنهم من المساهمة الفاعلة في التنمية.

الرسالة:-

تقديم خدمات مإلىة متنوعة مستدامة تلائم متطلبات الفقراء من حيث الاجراءات المبسطة والضمانات السهلة والتواجد الجغرافي والتسعيرة المناسبة لتمكن الفقراء من مزاولة انشطة اقتصادية تخرجهم من دائرة الفقر

أهداق البنك:-

1- تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا والخريجين وصغار المنتجين من الزراع والراعاة والحرفييلتتمكن من ادارة انشطة اقتصادية تلائم ظروفهم

2- استقطاب الموارد المحلية والخارجية لاعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة

3- مزاولة الاعمال المصرفية الاخرى وفقا للنظم والقوانين المنظمة لذلك

4- رفع الوعي المصرفي والادخاري وسط الشرائح المستهدفة

5- المساهمة في خبق فرص عمل للفقراء

6-المساهمة في انسياب الموارد المالية من القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي لمصلحة الفئات المستهدفة في التنمية الاقتصادية

7- تحويل قطاعات غير منظمة إلى قطاعات منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية

8- تنشيط الفقراء اقتصاديا وادماجهم في حركة التنمية

استراتيجية البنك :-

1- الانتشار بغرض الوصول للفقراء في مواقعهم.

2- اختيار المشروعات التي تناسب قدرات ومهارات العملاء المستهدفين.

3-العمل من خلال الشخصيات الاعتبارية والمجموعات تقليلا للتكلفة.

4- التنسيق مع المؤسسات والمنظمات التي تنسق أهداقها مع أهداق البنك خاصة في مجال القدرات وتوفير الضمانات الإجتماعية

5- اعداد العنصر البشري بما يتلاءم مع متطلبات عمل البنك وتدريبهم على مفاهيم وإلبات وممارسات التمويل الاصغر.

الصفة القانونية :-

شركة مساهمة عامة ذات مسؤلية محدودة مسجلة وفقا لقانون الشركات لسنة 1925

2/ مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من بنك الأسرة.

3/ عينة الدراسة

تعرف عينة الدراسة بأنها جزء ممثل لمجتمع الدراسة الأصلي، والهدف منها الحصول على معلومات عن المجتمع الأصلي للدراسة ومن الضروري أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي وذات حجم كاف و أن يتجنب الباحث المصادر الممكنة للخطأ في إختيارها والتحيز في ذلك.

عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة منتظمة عشوائية حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (50) إستمارة إستبيان على المستهدفين من سوق الخرطوم وقد إستجاب (50) فرداً حيث أعادوا الإستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحثون على توزيع عينة الدراسة من حيث شمولها على الأتي:

١. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، أكثر من 50 سنة).
٢. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة مالية، تكاليف ومحاسبة إدراية، إقتصاد، علوم إدارية، دراسات مصرفية، أخرى).
٣. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية : (بكالاريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراة، أخرى).
٤. الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية: (زمالة سودانية، زمالة عربية، زمالة بيرطانية، زمالة أمريكية، أخرى).
٥. الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية : (مدير عام، مدير مالي، مدير إداري، مراجع داخلي، محاسب مالي، محاسب تكاليف، محاسب إداري، أخرى).

٦. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة: (أقل من 5 سنوات، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، أكثر من 20 سنة).

الاساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة ، تم إستخدام الاساليب الاحصائية الاتية :

١ -الاشكال البيانية .

٢ -التوزيع التكرارى للاجابات.

٣ -معامل الفا كرونباخ.

٤ -النسب المئوية.

٥ -الوسيط.

٦ -اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات .

أداة الدراسة

إعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبانة مزايا منها:

١ -يمكن تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.

٢ -قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.

٣ -سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترسيم ألفاظها وعباراتها.

٤ -توفر الاستبانة وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبارٍ ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ. طريقة ألفا – كرونباخ .

ب. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

أما الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق = √الثبات

4/أداة جمع البيانات

أداة الدراسة هي عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد إعتمد الباحثون على الإستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

وللإستبيان مزايا منها:

١. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
٢. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
٣. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
٤. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
٥. يشعر المجيبين عليه بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

5/ أداة تحليل البيانات:

برنامج التحليل الإحصائي Spss إختصار لـ (statistical package for the social science) ومعناها الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، أول نسخة من البرنامج ظهرت عام 1968م، ويعتبر البرنامج من أكثر البرامج استخداماً لتحليل المعلومات الإحصائية في علم الإجتماع، يستخدم اليوم بكثرة من قبل الباحثين في مجال التسوق والمال والحكومة، والتربية، ويستخدم أيضاً لتحليل الإستبيانات وفي إدارة المعلومات وتوثيق المعلومات.

المبحث الثاني

التحليل واختبارات الفروض

1/المقدمة:

يتناول الباحثون في هذا المبحث تعريف بالبيانات الاساسية لمجتمع الدراسة ،واختبار فرضيات الدراسة من خلا عرض ومناقشة نتائج الفرضيات

/البيانات الأساسية:

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

١ +الافراد من مختلف الفئات العمرية .

٢ +لأفراد من مختلف المؤهلات العلمية.

٣ +لأفراد من مختلف التخصصات العلمية .

٤ +الافراد من مختلف المؤهلات المهنية .

٥ +الافراد من مختلف المراكز الوظيفية .

٦ +الافراد من مختلف سنوات الخبرة .

وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	27	%54.0
من 31 – 40 سنة	16	%32.0
من 41 – 50 سنة	3	%56.0
أكثر من 50 سنة	4	%8.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

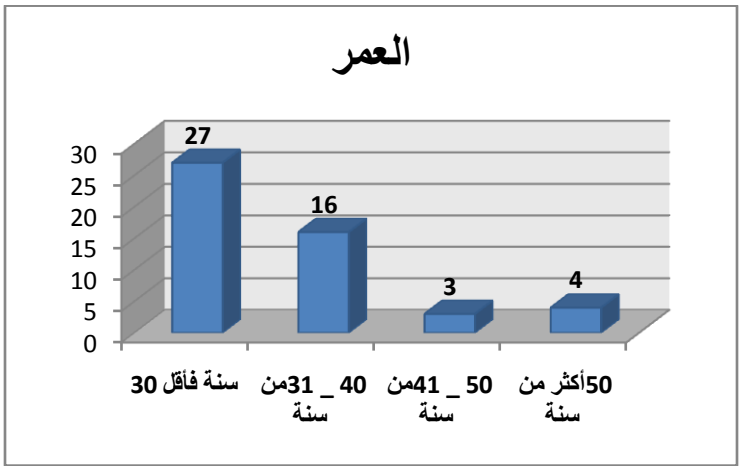

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3)، أن الفئة العمرية لغالبية أفراد عينة الدراسة 30 سنة فأقل حيث بلغ عددهم (27) فردا بنسبة (54.0%) ، يليهم الذين فئاتهم العمرية من 31 – 40 سنة حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (16) فردا بنسبة (32.0%) ، كما تضمنت العينة على (4) افراد بنسبة (8.0%) كانت فئاتهم العمرية أكثر من 50 سنة، (3) افراد بنسبة (6.0%) كان فئاتهم العمرية من 41 – 50 سنة.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/1/3) والشكل رقم (2/1/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/1/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالاريوس	32	%64.0
دبلوم عالي	1	%2.0
ماجستير	13	%26.0
دكتوراه	2	%4.0
أخرى	2	%4.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2/1/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

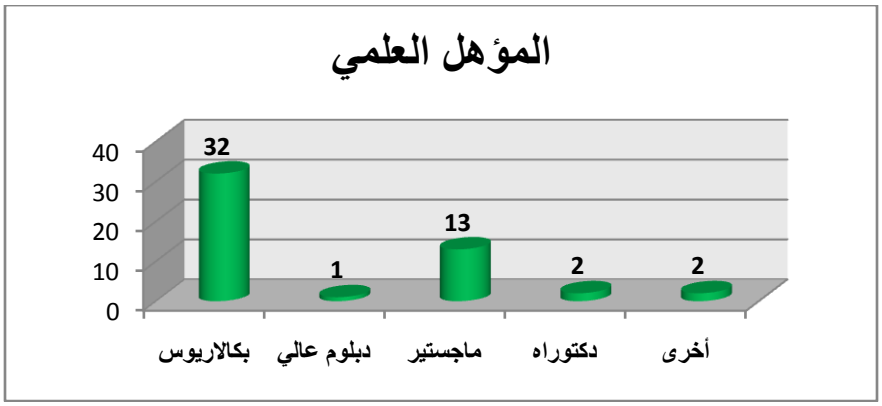

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3)، أن المؤهل العلمي لغالبية افراد عينة الدراسة هو البكالاريوس حيث بلغ عددهم (32) فردا بنسبة (64.5%) ، يليهم الافراد الذين مؤهلهم العلمي ماجستير حيث بلغ عددهم (13) افراد بنسبة (26.0%) ، كما تضمنت العينة على فردين بنسبة (4.0%) كان مؤهلهم العلمي دكتوراه ويتساوى معهم من كان لديهم مؤهلات علمية أخرى ، فردا واحدا وبنسبة (2.0%) كان لديه مؤهل علمي دبلوم عالي.

3-التخصص العلمي :

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	18	%36.0
تكإليف ومحاسبة إدارية	2	-***%4.0
إدارة عمال	7	%14.0
إقتصاد	6	%12.0
دراسات مصرفية	9	%18.0
نظم معلومات محاسبية	2	%4.0
أخرى	6	%12.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع التخصص العلمي

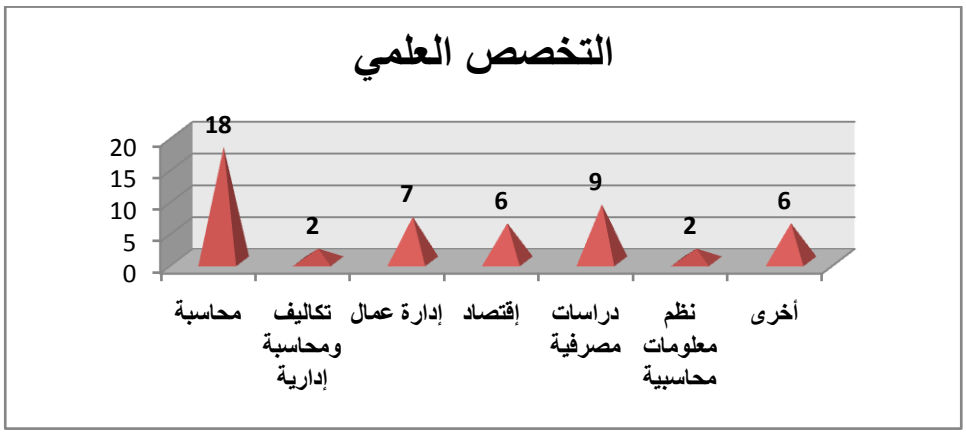

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية افراد عينة الدراسة هو المحاسبة حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (18) فردا بنسبة (36.5%) ، يليهم الافراد الذين تخصصهم العلمي دراسات مصرفية حيث بلغ عددهم (9) افراد بنسبة (18.0%) ، كما تضمنت العينة على (7) افراد بنسبة (14.0%) كان لديهم تخصص علمي إدارة أعمال ، (6) فردا بنسبة (2.0%) كان لديهم تخصص علمي إقتصاد ، كما تضمنت العينة على فردين بنسبة (4.0%) كان لديهم تخصص علمي تكإلف ومحاسبة إدارية ويتساوى معهم من لديهم تخصص علمي دراسات مصرفية .

4-المؤهل المهني

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة المحاسبين البريطانية	1	%2.0
زمالة المحاسبين السودانية	7	%14.0
أخرى	5	%10.0
لا أحمل زمالة	37	%74.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

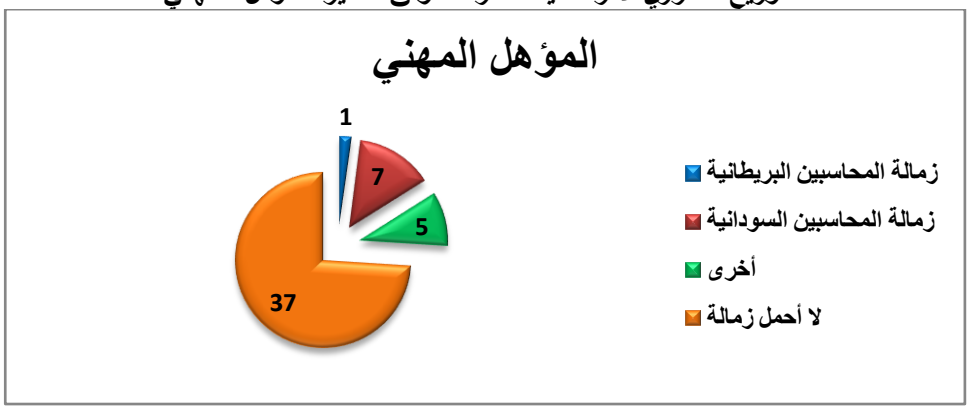

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية افراد عينة الدراسة لا توجد لديهم مؤهلات مهنية حيث بلغ عددهم (37) فردا بنسبة (74.0%) ، يليهم الافراد لديهم مؤهل مهني زمالة المحاسبين السودانية حيث بلغ عددهم (7) افراد بنسبة (14.0%) ، كما تضمنت العينة على (5) افراد بنسبة (10.0%) كان لديهم مؤهلات مهنية أخرى ، فردا واحدا بنسبة (2.0%) كان لديهم مؤهل مهني زمالة البريطانية.

5-المسمى الوظيفي

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محلل مالى	5	%10.0
مدير مالى	2	%4.0
مدير إداري	2	%4.0
محاسب مالى	12	%24.0
محاسب تكاليف	2	%4.0
مراجع داخلي	7	%14.0
مراجع خارجي	6	%12.0
أخرى	14	%28.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

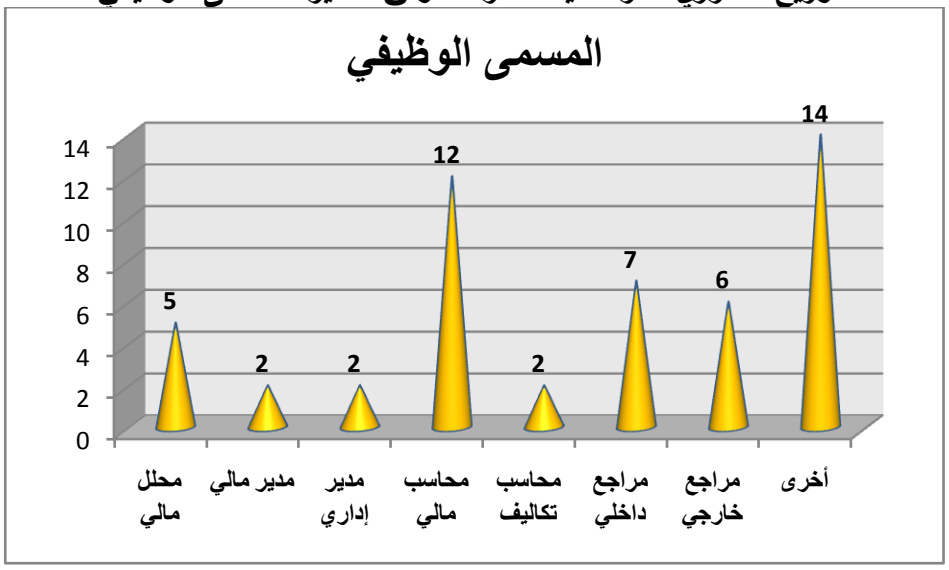

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م.

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية افراد عينة الدراسة لديهم مراكز وظيفية أخربحيث بلغ عددهم في العينة (14) فرداً وبنسبة (28.0%) ، يليهم الذين مركزهم الوظيفي محاسب مإلى حيث بلغ عددهم (12) فردا وبنسبة (24.0%) ، وبلغ عدد الأفراد الذين مركزهم الوظيفي مراجع داخلي (7) افراد بنسبة (14.0%) ، كما تضمنت العينة على (6) افراد بنسبة (12.0%) كان مركزهم الوظيفي مراجع خارجي ، (5) أفراد بنسبة (10.0%) كان مركزهم الوظيفي محلل مإلى ، فردين وبنسبة (4.0%) كان مركزهم الوظيفي مدير مإلى ، ويتساوى معهم من كان مركزهم الوظيفي مدير إداري وايضا من كان مركزهم الوظيفي محاسب تكإلىف.

6- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5سنة فأقل	29	%58.0
من 6 – 10 سنة	10	%20.0
من 11 – 15 سنة	2	%4.0
من 16 – 20 سنة	6	%12.0
أكثر من 20 سنة	3	%6.0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

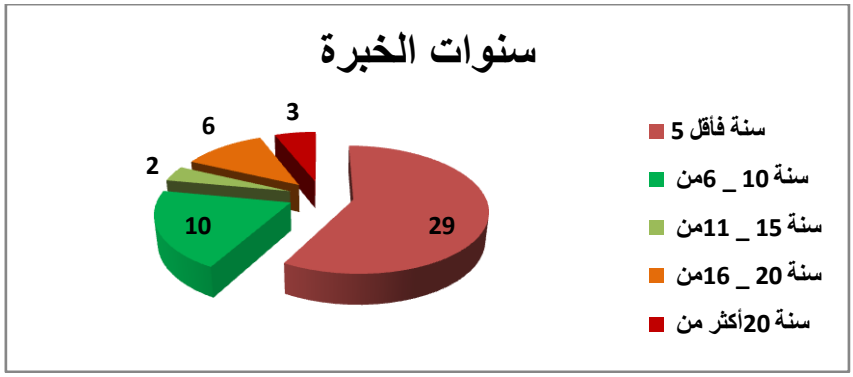

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية افراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة من 5 سنة فأقل حيث بلغ عددهم (29) فردا بنسبة (58.0%) ، يليهم الذين لديهم سنوات خبرة من 6 – 10 سنةحيث بلغ عددهم (10) افراد بنسبة (20.0%) ، كما تضمنت العينة على (6) أفراد بنسبة (12.0%) كان لديهم سنوات خبرة من 16 – 20 سنة ، كما تضمنت العينة على (3) افراد بنسبة (6.0%) كان لديه سنوات خبرة أكثر من 20 سنة ، فردين بنسبة (4.0%) كان لديهم سنوات خبرة من 11 – 15 سنة .

وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (0.80) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول (1) أدناه

جدول رقم (1)

معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

الرقم	الفرضية	عدد العبارات	الثبات	الصدق
1	الاولى	5	0.62	0.78
2	الثانية	5	0.67	0.81
3	الثالثة	5	0.74	0.86
	الاستبيان كاملا	15	0.80	0.89

المصدر: إعداد الباحث، 2017م.

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

التحليل الوصفى لعبارات المحور الاول:

التحليل الوصفى لعبارات وجود نظام مراجعة داخلية فعال يساعد في تحسين الأداء المالي في القطاع الحكومي يتم حساب التوزيع التكرارى والوسيط لعبارات المحور لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس فى إجابات وذلك كما فى الجدول الأتى:

جدول (4-6)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الاول

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يلتزم المراجع أثناء تأدية مهامه بمعايير التدقيق الدولية لمساعدته لإكتشاف الغش والخطأ.	18 %36.0	26 %52.0	6 %12.0	0 %0.0	0 %0.0
2	إستقلالية المراجع الداخلي تزيد من كفاءة نظام الرقابة المالية.	22 %44.0	20 %40.0	5 %10.0	3 %6.0	0 %0.0
3	يمارس المراجع الخارجي نزعة الشك للكشف عن عملية التلاعب المتعمدة والأخطاء في القوائم المالية.	10 %20.0	30 %60.0	5 %10.0	5 %10.0	0 %0.0
4	تساهم المراجعة الداخلية الفعالة في تقليل مخاطر الغش والتزوير.	18 %36.0	20 %40.0	11 %22.0	1 %2.0	0 %0.0
5	تبنى نظام الموازنات التقديرية يزيد من فعالية الرقابة الداخلية مما يساعد على الضبط المالي.	17 %34.0	19 %38.0	10 %20.0	4 %8.0	0 %0.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (4-6) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات وجود نظام مراجعة داخلية فعال يساعد في تحسين الأداء المالي في القطاع الحكومي(أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق.)

وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الاول ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4-7)

الوسيط والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الاول

ت	العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	يلتزم المراجع أثناء تأدية مهامه بمعايير التدقيق الدولية لمساعدته لإكتشاف الغش والخطأ.	4	0.657	موافق
2	إستقلالية المراجع الداخلي تزيد من كفاءة نظام الرقابة المالية.	4	0.864	موافق
3	يمارس المراجع الخارجي نزعة الشك للكشف عن عملية التلاعب المتعمدة والأخطاء في القوائم المالية.	4	0.839	موافق
4	تساهم المراجعة الداخلية الفعالة في تقليل مخاطر الغش والتزوير.	4	0.814	موافق
5	تبنى نظام الموازنات التقديرية يزيد من فعالية الرقابة الداخلية مما يساعد على الضبط المالي.	4	0.937	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول (4-7) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقونعلى ان وجود نظام مراجعة داخلية فعال يساعد في تحسين الأداء المالي في القطاع الحكومي.

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.65– 0.93) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

1-اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

نصت الفرضية على أن وجود نظام مراجعة داخلية فعال يساعد في تحسين الأداء المالي في القطاع الحكومي،وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استقصاء عينة الدراسة لمعرفة آرائهم حول عدد من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (4-8) وذلك بالإجابة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية وتم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة عن عبارات الفرضية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (4-8)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		قيمة مربع كآي
				الوزن	الدرجة	الاحتمالية
1	يلتزم المراجع أثناء تأدية مهامه بمعايير التدقيق الدولية لمساعدته لإكتشاف الغش والخطأ.	4.24	0.657	4	موافق	0.002
2	إستقلالية المراجع الداخلي تزيد من كفاءة نظام الرقابة المالية.	4.22	0.864	4	موافق	0.000
3	يمارس المراجع الخارجي نزعة الشك للكشف عن عملية التلاعب المتعمدة والأخطاء في القوائم المالية.	3.90	0.839	4	موافق	0.000

4	تساهم المراجعة الداخلية الفعالة في تقليل مخاطر الغش والتزوير.	4.10	0.814	4	موافق	0.001
5	تبنى نظام الموازنات التقديرية يزيد من فعالية الرقابة الداخلية مما يساعد على الضبط المالي.	3.98	0.937	4	موافق	0.010
	جميع العبارات	3.96	0.85	4	موافق	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول (4-8) يتبين للباحث الآتي:

١ -أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى تراوحت بين (3.90 – 4.24) وهذه المتوسطات أغلبها قريبة جداً إلى الوزن (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقونعلى أن وجود نظام مراجعة داخلية فعال يساعد في تحسين الأداء المالي في القطاع الحكومي.

٢ -كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين (0.65 – 0.93%) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

٣ -إن النتائج في الجدول (4-8) تعني أن كل أفراد العينة متفقون على قبول الفرضية وإن كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة يمكن تحديدها من خلال تطبيق اختيار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية.

فالجدول المشار إليه أعلاه يشير إلى أن قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الأولى كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى معنوية (5%). وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات ولصالح الموافقين.

التحليل الوصفى لعبارات المحور الثاني:

التحليل الوصفى لعبارات وجود ضوابط وقوانين فعالة للمراجعة الداخلية تساعد في ترقية الأداء المالي يتم حساب التوزيع التكرارى والوسيط لعبارات المحور لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل

عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس فى إجابات وذلك كما فى الجدول الأتى:

جدول (4-9)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تتم صياغة ضوابط المراجعة الداخلية وفقا لقوانين ولوائح المراجعة على المال العام.	11 %22.0	22 %44.0	17 %34.0	0 %0.0	0 %0.0
2	تنفيذ ضوابط المراجعة الداخلية وفقا لقوانين ولوائح المراجعة على المال العام.	16 %32.0	22 %44.0	10 %20.0	2 %4.0	0 %0.0
3	ينعكس تطبيق الضوابط ايجابيا على الأداء المالي وتقليل إهدار المال العام.	16 %32.0	19 %38.0	11 %22.0	4 %8.0	0 %0.0
4	وضوح شجرة القرارات ونظام التفويضات في المؤسسة يزيد من كفاءة نظام الرقابة المالية.	9 %18.0	37 %74.0	4 %8.0	0 %0.0	0 %0.0
5	تبنى المؤسسة نظام واضح لعمليات الشراء وضبط المخزون يسهم في عملية الضبط المالي.	11 %22.0	20 %40.0	19 %38.0	0 %0.0	0 %0.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (4-9) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على وجود ضوابط وقوانين فعالة للمراجعة الداخلية تساعد في ترقية الأداء المالي(أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق.)

وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الثاني ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4-10)

الوسيط والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحورالثاني

ت	العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	تتم صياغة ضوابط المراجعة الداخلية وفقا لقوانين ولوائح المراجعة على المال العام.	4	0.746	موافق
2	تنفيذ ضوابط المراجعة الداخلية وفقا لقوانين ولوائح المراجعة على المال العام.	4	0.832	موافق
3	ينعكس تطبيق الضوابط ايجابيا على الأداء المالي وتقليل إهدار المال العام.	4	0.935	موافق
4	وضوح شجرة القرارات ونظام التفويضات في المؤسسة يزيد من كفاءة نظام الرقابة المالية.	4	0.505	موافق
5	تبنى المؤسسة نظام واضح لعمليات الشراء وضبط المخزون يسهم في عملية الضبط المالي.	4	0.766	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

من الجدول (4-10) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على أن وجود ضوابط وقوانين فعالة للمراجعة الداخلية تساعد في ترقية الأداء المالي.

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.50 – 0.93) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

2-اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

نصت الفرضية على أن وجود ضوابط وقوانين فعالة للمراجعة الداخلية تساعد في ترقية الأداء الماليوللتحقق من صحة هذه الفرضية،تم استقصاء عينة الدراسة لمعرفة آرائهم حول عدد من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (4-11) وذلك بالإجابة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية وتم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة عن عبارات الفرضية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (4-11)

نتائج اختيار الفرضية الثانية

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		قيمة مربع كآي
				الوزن	الدرجة	الاحتمالية
1	تتم صياغة ضوابط المراجعة الداخلية وفقا لقوانين ولوائح المراجعة على المال العام.	3.88	0.746	4	موافق	0.162
2	تنفيذ ضوابط المراجعة الداخلية وفقا لقوانين ولوائح المراجعة على المال العام.	4.04	0.832	4	موافق	0.001
3	ينعكس تطبيق الضوابط ايجابيا على الأداء المالي وتقليل إهدار المال العام.	3.94	0.935	4	موافق	0.016
4	وضوح شجرة القرارات ونظام التفويضات في المؤسسة يزيد من كفاءة نظام الرقابة المالية.	4.10	0.505	4	موافق	0.000

5	تبنى المؤسسة نظام واضح لعمليات الشراء وضبط المخزون يسهم في عملية الضبط المالي.	3.84	0.766	4	موافق	0.132
	جميع العبارات	3.84	0.80	4	موافق	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول (4-11) يتبين للباحث الآتي:

١ -أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية تراوحت بين (3.84 – 4.10) وهذه المتوسطات أغلبها قريبة جداً إلى الوزن (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقونعلى أن وجود ضوابط وقوانين فعالة للمراجعة الداخلية تساعد في ترقية الأداء المالي.

٢ -كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين (0.50– 0.93%) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

٣ -إن النتائج في الجدول (4-11) تعني أن كل أفراد العينة متفقون على قبول الفرضية وإن كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة يمكن تحديدها من خلال تطبيق اختيار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية.

فالجدول المشار إليه أعلاه يشير إلى أن قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الثانية كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى معنوية (5%). وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات ولصالح الموافقين.

التحليل الوصفى لعبارات المحور الثالث:

التحليل الوصفى لعبارات التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية يتم حساب التوزيع التكرارى والوسيط لعبارات المحور لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس فى إجابات وذلك كما فى الجدول الأتى:

جدول (4-12)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يخضع المراجعين الداخليين لدورات تدريبية وتأهيل ما يؤدي لزيادة كفاءة المراجع الداخلي ويسهم ذلك في رفع كفاءة الأداء المالي.	11 %22.0	27 %54.0	12 %24.0	0 %0.0	0 %0.0
2	مستوى المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية يعتبر مواكبا للتطور واستخدام التقنيات الحديثة في المراجعة الداخلية.	5 %10.0	13 %26.0	21 %42.0	8 %16.0	3 %6.0
3	تعتبر بيئة العمل في المؤسسات الحكومية مناسبة لزيادة كفاءة المراجع وتوفير التقنيات المهمة بعمليات المراجعة.	5 %10.0	14 %28.0	20 %40.0	11 %22.0	0 %0.0
4	المراجع الداخلي يخضع لدورات خارجية مما يجعله ملما بأحدث الأسإلبب العالمية للمراجعة.	5 %10.0	29 %58.0	12 %24.0	4 %8.0	0 %0.0
5	تلعب سياسات إدارة المراجعة الداخلية دورا مهما في اداء المراجع الداخلي.	12 %24.0	27 %54.0	9 %18.0	2 %4.0	0 %0.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول رقم (4-12) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق.)

وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الثالث ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول **رقم** (4-13)

الوسيط والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

ت	العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	يخضع المراجعين الداخليين لدورات تدريبية وتأهيل ما يؤدي لزيادة كفاءة المراجع الداخلي ويسهم ذلك في رفع كفاءة الأداء المالي.	4	0.685	موافق
2	مستوى المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية يعتبر مواكبا للتطور واستخدام التقنيات الحديثة في المراجعة الداخلية.	3	1.024	محايد
3	تعتبر بيئة العمل في المؤسسات الحكومية مناسبة لزيادة كفاءة المراجع وتوفير التقنيات المهمة بعمليات المراجعة.	3	0.922	محايد
4	المراجع الداخلي يخضع لدورات خارجية مما يجعله ملما بأحدث الأسإلب العالمية للمراجعة.	4	0.763	موافق
5	تلعب سياسات إدارة المراجعة الداخلية دورا مهما في اداء المراجع الداخلي.	4	0.769	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2017

من الجدول (4-13) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقونعلى أن التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية.

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.68 –1.02) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

3- اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

نصت الفرضية الثالثة على أن التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية وللتحقق من صحة هذه الفرضية،تم استقصاء عينة الدراسة لمعرفة آرائهم حول عدد من المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (4-14) وذلك بالإجابة على العبارات المتعلقة بهذه الفرضية وتم حساب المتوسطات الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة عن عبارات الفرضية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (4-14)

نتائج اختيار الفرضية الثالثة

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قياس العبارة		قيمة مربع كآي
				الوزن	الدرجة	الاحتمالية
1	يخضع المراجعين الداخليين لدورات تدريبية وتأهيل ما يؤدي لزيادة كفاءة المراجع الداخلي ويسهم ذلك في رفع كفاءة الأداء المالي.	3.98	0.685	4	موافق	0.008
2	مستوى المراجعة الداخلية في	3.18	1.024	3	محايد	0.000

	المؤسسات الحكومية يعتبر مواكبا للتطور واستخدام التقنيات الحديثة في المراجعة الداخلية.					
3	تعتبر بيئة العمل في المؤسسات الحكومية مناسبة لزيادة كفاءة المراجع وتوفير التقنيات المهمة بعمليات المراجعة.	3.26	0.922	3	محايد	0.025
4	المراجع الداخلي يخضع لدورات خارجية مما يجعله ملما بأحدث الأسإلبب العالمية للمراجعة.	3.70	0.763	4	موافق	0.000
5	تلعب سياسات إدارة المراجعة الداخلية دورا مهما في اداء المراجع الداخلي.	3.98	0.769	4	موافق	0.000
	جميع العبارات	3.80	0.85	4	موافق	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول (4-14) يتبين للباحث الآتي:

١ -أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة تراوحت بين (3.18 – 3.98) وهذه المتوسطات أغلبها قريبة جداً إلى الوزن (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقونعلى أن التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية.

٢ -كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على عبارات الفرضية بين (0.68 – 1.02%) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

٣ -إن النتائج في الجدول (4-14) تعني أن كل أفراد العينة متفقون على قبول الفرضية وإن كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة يمكن تحديدها من خلال تطبيق اختيار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية.

فالجدول المشار إليه أعلاه يشير إلى أن قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الثالثة كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى معنوية (5%). وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات ولصالح الموافقين.

الخاتمة

وتحتوي على:

- النتائج
- التوصيات

أولاً : النتائج:

توصل الباحثون إلى نتائج يمكن إجمالها في الأتي:

١. تطبيق نظام المراجعة الداخلية فى بنك الاسرة يساعد فى تحسين ادائها المالي

٢. وجود نظام للمراجعة الداخلية يؤدى إلى تقليل الاخطاء والغش فى البيانات المالية

٣. ضرورة تطبيق نظام المراجعة الداخلية لتحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة

٤. عدم الاهتمام بالتدريب المتطور والمستمر، والتأهيل المهني بكوادر المراجعة الداخلية، يؤدي إلى إضعافها وبالتإلى عدم القيام بدورها في تقويم الأداء المالي للمؤسسات

٥. تفهم الادارة العليا لدور المراجعة الداخلية الرقابى والعمل على تنفيذ ملاحظاتها يساهم فى تطوير الأداء المالي للوحدات الحكومية

٦. بلغت القيمة الاحتمإلية على ما جاء بالفرضية الاولى (0.000) وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتإلى فان عبارات الفرضية الاولى والتي نصت على ان وجود نظام مراجعة داخلية فعال يساعد في تحسين الأداء المالي في القطاع الحكومي قد تحققت ولصالح الموافقين.

٧. بلغت القيمة الاحتمإلية على ما جاء بالفرضية الثانية (0.000) وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتإلى فان عبارات الفرضية الثانية والتي نصت على ان وجود ضوابط وقوانين فعالة للمراجعة الداخلية تساعد في ترقية الأداء الماليقد تحققت ولصالح الموافقين.

٨. بلغت القيمة الاحتمإلية على ما جاء بالفرضية الثالثة (0.000) وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتإلى فان عبارات الفرضية الثالثة والتي نصت علىأن التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية قد تحققت ولصالح الموافقين.

٩. يعتبر استقلال قسم المراجعة الداخلية ببنك الاسرة وتبعيته للأدارة العليا مباشرة من أهم الدعائم التى تجعل لعمل هذا القسم قيمة وفائد

١٠. الوجود نظام للمراجعة الداخلية يؤدى الى تقليل الاخطاء والغش فى البيانات المالية

ثانياً: التوصيات:

سعيا للإرتقاء بمستوى أداء العاملين في بنك الأسرة وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الدراسة توصي بما يلي:

١ -بالاهتمام بالمراجعة الداخلية الفعالة حتى يتم تقليل مخاطر الغش.

٢ -الاهتمام بصياغة ضوابط المراجعة الداخلية وفقا لقوانين ولوائح المراجعة على المال العام.

٣ -الاهتمام ببيئة العمل في المؤسسات الحكومية لزيادة كفاءة المراجع وتوفير التقنيات المهمة بعمليات المراجعة.

٤ -إنشاء لجان مراجعة في الشركات حتى تتبع لها المراجعة الداخلية فهي تشكل مصدر حماية للمراجعة الداخلية وهي بذلك تلعب دور مهم في تقويم الأداء المالي لهذه المؤسسات .

٥ -توفر الاستقلال الكافي للمراجعة الداخلية حتى تتمكن من القيام بدورها المتوقع منها في تقويم الأداء المالي بدون ضغوطات .

٦ -ضرورة وجود لوائح للمراجعة الداخلية في مؤسسات القطاع الخاص وتبصير المسئولين والموظفين في هذه الشركات بدور المراجعة الداخلية الهام والحيوي في دعم استمرارية الشركات .

٧ -الاهتمام بالوضع التنظيمي لإدارات المراجعة الداخلية في المؤسسات وذلك لدورها الاستشاري في المؤسسة ومساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها من خلال طرق منهجية منظمة لتقيم الأداء المالي لهذه المؤسسات .

٨ -توفير الكوادر المؤهلة والكافية لإدارات المراجعة الداخلية حتى تتمكن هذه الإدارات من القيام بدورها .

٩ -ضرورة قيام المؤتمرات والسمنارات الدورية التى من شانها ان ترفع كفاءة اداء المراجعة الداخلية فى الوحدات الحكومية

١٠ - ضرورة التاهيل العلمى والتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين لتحسين كفاءة ادائهم

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

١. ابراهيم رشوان حجازي ،الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات (القاهرة دار الثقافة) 1997.

٢. ابراهيم عثمان شاهين ، (التأهيل العلمي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرون)الاسكندرية الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة ، 1994 .

٣. احمد نور مبادي المحاسبة والادارة (الاسكندرية الدار الجامعية 2002م).

٤. توفيق عبد المحسن تقييم الأداء المالي مدخل جديد (بيروت الدار الجامعية 1997م).

٥. جعفر عثمان الشريف ، مراجعة الحسابات ، الخرطوم 2010 .

٦. جمال الدين المرسلي ، الادارة المالية ، مدخل اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، مصر 2006.

٧. حمزه الزبيدي ، الادارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2004

٨. خالد امين عبد الله –علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية (عمان دار النشر) 1999م.

٩. خالد أمين مصطفى ،التدقيق والرقابة في البنوك ، معهد الدرسات المصرفية ، عمان ، الاردن ، 1988.

١٠. الخطيب خالد راغب ، الرافعي خليل محمود ، الاصول العلمية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل الاردن، 1998 .

١١. الدهراوي آمال الدين مصطفى، السرايا محمد السيد، المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، ،2006 .

١٢. سعد صادق بحيري ، ادارة توازن الأداء ، الدار الجامعية مصر ، 2004.

١٣. السعيد فرحات ،الأداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات الراهنة (الرياض دار المريخ للنشر 2000م).

١٤. عبد الفتاح الصحن ، احمد انور ، الرقابة ومراجعة الحسابات (الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعية للطباعة2002) .

١٥. عبد الفتاح محمد الصحن ، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، أسس المراجعة (الأسس العلمية و العملية)، الدار الجامعية، مصر، ،2006 .

١٦. عبد الله خالد امين ، اساسيات في الادارة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الاردن ، 2007 .
١٧. عصام الدين محمد متولي المراجعة (1) الخرطوم دار الجامعة السودان المفتوحة ،2003.
١٨. علاء فرحان طالب ، ايمان شيحان المشهداني ، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي و الاستراتيجية للمعارف ، دار القضاء للنشر عمان ، 2011.
١٩. علي السلمي ، تقييم الأداء ف اطار متكامل للمعلومات ، مجلد الادار المجلد الرابع العدد الاول ، يوليو 1976م.
٢٠. عيد حامد معيوف الشمري ، معايير المراجعة الدولية وامكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية ، معهد الادارة العامة ، السعودية ، 1994.
٢١. غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصرة ، الناحية النظرية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2006 .
٢٢. فتحي رزق واخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجدي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2000م.
٢٣. الفين ارنيز ، جيميز لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد عبد القادر الديسي ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربيةة السعودية ' 2002 .
٢٤. مؤيد راضي خنفر ، تحليلي القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ، دار المسيرة للنشر والطباعة ، عمان 2006.
٢٥. مجيد الكرخي تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان ، الاردن 2007 .
٢٦. محمد الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (عمان، وحدة الوزارة للنشر 200م).
٢٧. محمد سعيد الشناوي اصول المراجعة الداخلية ،(بنها) 1989م .
٢٨. محمد سمير الصبان ،عبد الوهاب نصر علي ، المراجعة الخارجية ،المفاهيم الاساسية وإلىات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها ،والمعايير الدولية، الدار الجامعية ،مصر ، 2002 .
٢٩. محمد صالح الخندقاوي الادارة المالية ، الدار الجامعية الاسكندرية 2002م
٣٠. محمد فرح عبد الحليم ، المراجعة الداخلية في المصارف السودانية.
٣١. محمد قاسم تشوش ، نظم المعلومات في المراجعة والمراجعة المهنية ، دور الحاسب في الادارة والتشغيل ، دار الجبل ، بيروت لبنان ، 1998 .

٣٢. محمود شوق عطاالله ، دراسات وبحوث في المراجعة (القاهر دار النهضة) 1978 .
٣٣. محمود عبد الفتاح ، تقييم اداء المؤسسة في ظل الأداء المتوازن ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مصر 2012 .
٣٤.
٣٥. مفلح محمد عقل ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2006 .
٣٦. منصور احمد البدري ،شحاتة السيد شحاتة ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية ، االدار الجامعية ، مصر ،2003.
٣٧. نهال فريد ، مصطفى ، مبادي واساسيات الادارة المالية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر 2003 .
٣٨. وجدي حام حجازي اصول المراجعة الداخلية (دار التعليم الجامعي) 2010م.

المجلات العلمية:

١. محمود محمود خيري ،اتجاهات التطور في المراجعة الداخلية ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس 1981م .
٢. محمد الرملي احمد عبد الله ، اطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تكنلوجيا المعلومات ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة كلية التجارة سوهاج ،جامعة اسيوط ، المجلد الثامن–العدد الثاني ، 1994.

الرسائل العلمية:

١. حمزة بشير جمعة ابكر ، دور المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين الأداء ، دراسة حالة المجتمع السوداني (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل جامعة السودان كلية الدراسات العليا 2011م.)
٢. نصر الدين ابراهيم بشير ،دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في وزارة الداخلية (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان كلية الدراسات العليا 2009م.)

الملحق رقم (1) خطاب المبحوثين

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد الفاضل/ السيدة الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع: إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث تكميلي للحصول على درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان **(دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع الحكومي) دراسة ميدانية (بنك الأسرة).**

متمنين الإستفادة من خبراتكم في المجال العملي للمساهمة في ربط العمل النظري بالجانب التطبيقي ، لذا نرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة الإستبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما لها من تأثير على نتائج الدراسة ، خدمة لقطاع المؤسسات التجارية ، وحرصاً على وقتكم فقد تم تصميم الإستبانة بطريقة مختصرة لكي لا تأخذ من وقتكم الغإلى.

ويتقدم الباحثون لكم بخالص الشكر والتقدير لسيادتكم نظير تعاونكم المثمر لإتمام هذا البحث يؤكدون على أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير ،،

الباحثون:

حسن صلاح أحمد يوسف

عمر عبد القادر عمر سوجه

محمد آدم هارون إسماعيل

محمد غاندي محمد أبوزيد

ملحق رقم (2): إستمارة الإستبيان

أولاً: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة(√) أمام ما يلائمكم:

1/ العمر:

30 سنة فأقل ☐ 31-40 سنة ☐ 41-50 سنة أكثر ☐ 50سنة ☐

2/ المؤهل العلمي:

بكلاريوس دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ ☐

دكتوراه ☐ أخرى أذكرها ..... ☐

3/ التخصص العلمي:

محاسبة ☐ محاسبة وتمويل ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

إقتصاد ☐ إقتصاد وعلوم مصرفية ☐ نظم معلومات محاسبية ☐

أخرى أذكر ☐.....

4/المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين البريطانية ☐ زمالة المحاسبين الأمريكية ☐

زمالة المحاسبين العربية ☐ زمالة المحاسبين الإسلامية ☐

زمالة المحاسبين السودانية ☐ أخرى ☐ لا أحمل أي ☐

5/ المسمى الوظيفي:

محلل مالي ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐

محاسب مالي ☐ محاسب تكاليف ☐ مراجع داخلي ☐

مراجع خارجي ☐ أخرى أذكرها ..... ☐

6/سنوات الخبرة:

5 سنة فأقل من ☐ 6 -10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐

من 16 – 20 سنة أكثر ☐ 20 سنة ☐

ثانياً: عبارات الفرضيات

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١ –	يلتزم المراجع أثناء تأدية مهامه بمعايير التدقيق الدولية لمساعدته لإكتشاف الغش والخطأ.					
٢ –	إستقلالية المراجع الداخلي تزيد من كفاءة نظام الرقابة المالية.					
٣ –	يمارس المراجع الخارجي نزعة الشك للكشف عن عملية التلاعب المتعمدة والأخطاء في القوائم المالية.					
٤ –	تساهم المراجعة الداخلية الفعالة في تقليل مخاطر الغش والتزوير.					
٥ –	تبني نظام الموازنات التقديرية يزيد من فعالية نظام الرقابة الداخية مما يساعد على الضبط المالي.					
6	تتم صياغة ضوابط المراجعة الداخلية وفقاً لقوانين ولوائح المراجعة على المال العام .					
7	تنفيذ ضوابط المراجعة الداخلية بدقة وشفافية يمكن من ترقية الأداء المالي.					
8	ينعكس تطبيق الضوابط إيجابياً على الأداء المالي وتقليل إهدار المال العام.					
9	وضوح شجرة القرارات ونظام التفويضات					

	في المؤسسة يزيد من كفاءة نظام الرقابة المالية.					
10	تبني المؤسسة نظام واضح لعمليات الشراء وضبط المخزون يسهم في عملية الضبط المالي.					
11	يخضع المراجعين الداخليين لدورات تدريبية وتأهيل مما يؤدي لزيادة كفاءة المراجع الداخلي ويسهم ذلك في رفع كفاءة الأداء المالي.					
12	مستوى المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية يعتبر مواكباً للتطور واستخدام التقنيات الحديثة في المراجعة الداخلية.					
13	تعتبر بيئة العمل في المؤسسات الحكومية مناسبة لزيادة كفاءة المراجع وتوفير التقنيات المهمة للقيام بعمليات المراجعة.					
14	المراجع الداخلي يخضع لدورات خارجية مما يجعله ملماً بأحدث الأسإلبب العالمية للمراجعة.					
15	تلعب سياسات إدارة المراجعة الداخلية دوراً مهماً في أداء المراجع الداخلي.					

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء المحكمين للإستبانة:

م	الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
1-	د. بابكر إبراهيم الصديق	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا _ كلية الدراسات التجارية _ قسم المحاسبة والتمويل
2-	د. فارس الطيب عوض	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا _ كلية الدراسات التجارية _ قسم المحاسبة والتمويل